

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الثامنة والسبعون

الجلسة 9310

الثلاثاء، 25 نيسان/أبريل 2023، الساعة 18/30

نيويورك

الرئيس	السيدة إفستينغيفا (الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	إكوادور السيد مونتالفو سوسا
	ألبانيا السيدة دوتلاري
	الإمارات العربية المتحدة السيدة نسبية
	البرازيل السيد دي ألميدا فيليو
	سويسرا السيدة شاندا
	الصين السيد جانغ جون
	غابون السيد بيانغ
	غانا السيد أغيمان
	فرنسا السيدة برودهيرست إستيفال
	مالطة السيدة فرازير
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيدة باربرا وودورد
	موزامبيق السيد أفونسو
	الولايات المتحدة الأمريكية السيدة توماس - غرينفيلد
	اليابان السيد إيشيكاني

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: verbatimrecords@un.org (AB-0601), Chief of the Verbatim Reporting Service. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-11643 (A)



افتتحت الجلسة الساعة 18/25

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

الرئيسة (تكلمت بالروسية): وفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي إثيوبيا وجنوب أفريقيا وجنوب السودان وجيبوتي والسودان ومصر والمملكة العربية السعودية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد فولكر بيرتس، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان؛ والسيدة جويس مسويا، الأمينة العامة للمساعدة للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، بمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية؛ والسيدة فاطمة كياري محمد، المراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة؛ والسيد إسماعيل وايس، المبعوث الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أرحب ترحيباً حاراً بالأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، وأعطيه الكلمة.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): اسمحو لي أن أقول بضع كلمات

قبل أن يقدم زملائي إحاطاتهم.

على مدى 10 أيام حتى الآن، يعصف بالسودان نزاع مميت على الرغم من النداءات بوقف إطلاق النار من داخل البلد وخارجه. وقد قُتل ما لا يقل عن 450 شخصاً، منهم أربعة من أفراد أسرتنا: الأمم المتحدة. وأصيب أكثر من 4 000 شخص بجروح وفر عشرات الآلاف من منازلهم. والتقارير الواردة من الخرطوم ترسم صورة مدمرة.

فالناس محاصرون داخل منازلهم، وقد أصابهم الهلع، مع تضاؤل إمدادات الغذاء والماء والدواء والوقود. والخدمات الصحية على وشك الانهيار. ووفقاً لمنظمة الصحة العالمية، تستخدم الجماعات المسلحة العديد من المستشفيات. وهناك تقارير عن اشتباكات مسلحة في جميع أنحاء البلد. وقد فر الناس في ولايتي النيل الأزرق وشمال كردفان وفي جميع أنحاء دارفور من منازلهم. ووصل اللاجئين والعائدون إلى تشاد ومصر وجنوب السودان وأشكر حكومات تلك البلدان على دعمها.

إن هذه الأيام العشرة من العنف والفوضى مفعجة. ونشوب حرب طويلة وواسعة النطاق أمر نتحمل التفكير فيه. فللسودان حدود مع سبعة بلدان أخرى، وكلها بلدان شهدت نزاعات أو اضطرابات مدنية خطيرة على مدى العقد الماضي. وهو إحدى البوابات إلى منطقة الساحل، حيث يؤدي انعدام الأمن وعدم الاستقرار السياسي إلى تفاقم الوضع الإنساني الكارثي بالفعل. والفقر والجوع متفشيان في جميع أنحاء المنطقة. وتتسبب حالة الطوارئ المناخية وأزمة تكلفة المعيشة العالمية ومستويات الديون المرتفعة في خسائر فادحة. وفي بعض الأماكن، فإن المساعدات الإنسانية هي كل ما يحول دون حدوث مجاعة. إن الصراع على السلطة في السودان لا يعرض مستقبل ذلك البلد للخطر فحسب؛ بل يشعل فتيل يمكن أن ينفجر عبر الحدود، مما يتسبب في معاناة هائلة لسنوات ويعيد التنمية عقوداً إلى الوراء.

يجب أن يتوقف القتال فوراً. ويتعين علينا بذل جهود شاملة من أجل إحلال السلام. وأدعو أطراف النزاع، الفريق أول عبد الفتاح البرهان والفريق أول محمد حمدان دقلو "حميدتي"، والقوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، إلى إسكات البنادق. ويتعين على القادة السودانيين أن يضعوا مصالح شعبهم في صدارة أولوياتهم وأن يجعلوها محورها. ولن يُحل النزاع، بل لا يجب أن يحل، في ساحة المعركة وفوق جثث أبناء شعب السودان.

لقد أوضح الشعب السوداني تطلعاته تماماً وبين أنه يريد السلام واستعادة الحكم المدني بواسطة الانتقال إلى الديمقراطية. ويجب على أطراف النزاع احترام وقف إطلاق النار المعلن لمدة 72 ساعة بواسطة

منذ إحاطتي الأخيرة للمجلس في 17 نيسان/أبريل كرست كل جهدي فضلا عن جهود الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية لكفالة الوصول إلى هدنة إنسانية أو وقف لإطلاق النار بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع. ولم لم تحقق تلك الجهود سوى نجاح محدود حتى الآن بينما تصاعدت الحالة في الميدان بشكل كبير.

في خطوة إيجابية، كما ذكر الأمين العام للتو، توسّطت الولايات المتحدة لوقف إطلاق النار لمدة 72 ساعة بالأمس 24 نيسان/أبريل. ويبدو أنه ما زال قائما في بعض الأجزاء حتى الآن. بيد أننا ما زلنا نسمع تقارير مستمرة عن القتال وتحرك القوات، بينما تبادلت القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع الاتهامات بانتهاك وقف إطلاق النار.

ففي الخرطوم استمر القتال حول القصر الجمهوري ومطار الخرطوم الدولي ومقر قيادة الجيش وقواعد قوات الدعم السريع وغيرها من المواقع الاستراتيجية إلى حد كبير واشتد في بعض الحالات. كما استمرت الغارات الجوية والقصف العنيف، لا سيما في بحري وأم درمان اللتين تشكلان العاصمة إلى جانب الخرطوم. تفيد بعض التقارير بأن مطار الخرطوم قد عاد إلى الخدمة الآن غير أن مدرجاته قد دمرت بالفعل.

وما تزال المناطق السكنية القريبة من مقر الجيش والمطار تتعرض لهجمات مستمرة. كما تأثرت المنازل والمتاجر والمدارس ومنشآت المياه والكهرباء والمساجد والمستشفيات وغيرها من المرافق الصحية أو دمرت الآن تدميرا كاملا. وانتشرت التقارير عن اقتحام المنازل والمتاجرونها على نهب السيارات عند نقاط التفتيش. شملت تلك المنازل والسيارات ممتلكات المواطنين السودانيين وموظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني والسلك الدبلوماسي.

كما تلقينا تقارير مثيرة للقلق عن محاولات اعتداء جنسي. وينفذ خطوط الإمداد وتدميرها يتزايد الخوف من ارتفاع معدلات الجريمة. وقد زادت هذه المخاوف بسبب التقارير عن إطلاق سراح السجناء من مراكز الاحتجاز في جميع أنحاء الخرطوم.

من قبل الولايات المتحدة وأن تجتمع معا لتحقيق وقف دائم للأعمال العدائية. وأحث جميع أعضاء المجلس والدول الأعضاء الأخرى والمنظمات الإقليمية ذات النفوذ على الضغط عليهم لتهئية التوترات والعودة فورا إلى طاولة المفاوضات.

وأشيد بشركائنا السودانيين والدوليين، بمن فيهم العديد من الحاضرين اليوم، الذين يعملون لدعم السلام في السودان. لقد أعادت الأمم المتحدة تشكيل وجودها لحماية موظفيها وأسره أثناء بقائهم هناك فضلا عن تقديم الدعم إلى الشعب السوداني. ولا تزال قيادة الأمم المتحدة في السودان، برئاسة ممثلي الخاص فولكر بيرتس، موجودة في البلد.

ونعمل على إنشاء مركز في بورتسودان لتمكيننا من مواصلة العمل مع شركائنا لدعم السلام وتخفيف المعاناة الإنسانية. إن ثلث سكان السودان بحاجة إلى المساعدة الإنسانية حتى قبل الأزمة الأخيرة. عليه فلا مناص ارتفاع هذا العدد بشكل حاد إلا بعد الدمار الذي سببته الـ 10 أيام الماضية.

كما تواصل الأمم المتحدة دعم الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وشركائها الإقليميين والدوليين. كما ندعم قبل كل شيء الشعب السوداني وآماله ومطالبته بتحقيق السلام واستعادة الحكم المدني والانتقال الديمقراطي.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر الأمين العام على ملاحظاته الاستهلالية.

وأعطي الكلمة الآن للسيد بيرتس.

السيد بيرتس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام وأعرب عن امتناني لكلماته ودعمه لنا هنا في الميدان.

قبل أن أبدأ إحاطتي، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بجميع السودانيين من النساء والرجال والأطفال، بمن فيهم موظفو الأمم المتحدة والعاملون في المجال الإنساني، الذين فقدوا أرواحهم أو أصيبوا في القتال الدائر في السودان.

نحو 4 000 آخرون. إن هذه الإحصاءات متحفظة ولكنها متزايدة مع استمرار القتال. ستتناول الأمانة العامة المساعدة مسويا مبانجو الحالة الإنسانية في إحاطتها لذلك لن أخوض في مزيد من التفاصيل.

لقد حشد المجتمع المدني وشبكات القواعد الشعبية لسد النقص في الاستجابة. وتقدم العديد من لجان مقاومة الأحياء الرعاية الصحية الأساسية فضلا عن دعم تنسيق عمليات إجلاء المدنيين من أكثر المناطق تأثرا. وفي خضم هذا العنف ما زال عامة السودانين يجسدون قيم التضامن والتكاتف فيما بينهم.

لقد قاتل كلا الطرفين المتحاربين دون اكتراث بقوانين وأعراف الحرب، وهاجما المناطق المكتظة بالسكان دون اعتبار يذكر للمدنيين أو المستشفيات أو حتى المركبات التي تنقل الجرحى والمرضى. وأحث كلا الجانبين على التقيد بالتزاماتهما بموجب القانون الدولي الإنساني وكفالة حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية. ويجب توفيرمرات آمنة للمدنيين كي يتسنى لهم مغادرة مناطق الأعمال العدائية، كما يجب السماح لهم بالحصول على الإمدادات.

ويجب ضمان سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة ومبانيها وأصولها والعاملين في المجالين الإنساني والطبي.

وأواصل اتصالاتي المنتظمة مع الفريق البرهان وحميدي لحثهما على وقف القتال والسماح بهدنة إنسانية. وقد تمكنت الآلية الثلاثية والمجموعة الرباعية من التفاوض مرتين على هدنة إنسانية. ولكن لم تصمد أي من الهدنتين إلا لبضع ساعات فقط. لقد تمكنا بمناسبة عيد الفطر وبدعم من الأمين العام من إقناع الفريقين البرهان وحميدي بالالتزام بهدنة مؤقتة مدتها ثلاثة أيام اعتبارا من 21 نيسان/أبريل. وقد أعطت السودانين استراحة قصيرة في أجزاء من العاصمة والبلد. ومكنت الأمم المتحدة وشركاءها في المجال الإنساني أيضا من نقل موظفيها بعيدا عن خطوط إطلاق النار المباشرة. ومع ذلك، لم يتم التقيد بالهدنة بشكل كامل، مع وجود هجمات على المقرات، ومحاولات لكسب الأرض، وغارات جوية وانفجارات في مناطق مختلفة من العاصمة. وعلى النقيض من ذلك، فإن وقف إطلاق النار الذي يتم

وفي الولاية الشمالية لا تزال السيطرة على مطار مروي متنازعا عليها. غير أنه تسليم مجموعة القوات المصرية التي أسرتها قوات الدعم السريع - التي وافيت المجلس علما بها يوم الاثنين الماضي - بصورة آمنة إلى مصر.

ولا تزال الحالة في مناطق دارفور مضطربة.

بيد أن أعمال العنف قد انخفضت خلال عطلة عيد الفطر في شمال دارفور نتيجة لوقف إطلاق النار المحلي الذي توسطت فيه سلطات الولاية والإدارة الأهلية بدعم من اللجنة الدائمة لوقف إطلاق النار التي ترأسها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان. وقد جدد وقف إطلاق النار ولا يزال ساريا. بيد أن القتال قد استؤنف في غرب دارفور في الجبهة بالقرب من الحدود التشادية على وجه الخصوص مع زيادة التقارير المثيرة للقلق عن تسليح القبائل لنفسها ومشاركتها في القتال.

ولا تزال مدينة نيالا في جنوب دارفور تشهد قتالا بالرغم من الهدوء النسبي في بعض المناطق نتيجة للمبادرات المحلية الهادفة إلى الحوار.

كما اندلعت اشتباكات متفرقة في مدينة الأبيض عاصمة ولاية شمال كردفان. وبالمثل اندلعت اشتباكات بين قبيلتي الهوسا والفونج في جنوب النيل الأزرق في غياب تام لقوات الأمن.

وتؤثر هذه الاشتباكات على مناطق أخرى من السودان بالرغم من بعدها عن المواجهات المسلحة، إذ تستضيف العديد منها الآن آلاف النازحين في وقت تعطلت فيه طرق الإمداد ما أدى إلى نقص الوقود. وأبلغ في جميع أنحاء السودان عن زيادات كبيرة في أسعار السلع الأساسية. وهناك أيضا تقارير متزايدة عن أحداث نهب المدنيين الفارين من العنف من قبل لصوص مسلحين عند نقاط التفتيش على بعض الطرق.

لقد تسبب القتال في السودان في كارثة إنسانية يتحمل المدنيون وطأتها. فحتى صباح اليوم قتل ما لا يقل عن 427 شخصا وأصيب

غرب ووسط دارفور أو نقلهم إلى أماكن أخرى. وهناك عمليات نقل وإجلاء أخرى مخطط لها أو جارية. ولم يبدأ بعد إجلاء الموظفين من الفاشر في شمال دارفور، ولكن يجري النظر في خيارات بدعم محتمل من الدول الأعضاء.

وإنني ممتن جداً للدول الأعضاء التي ساعدت في تيسير تلك التحركات، ونعتمد على التعاون المستمر في عمليات النقل والإجلاء المتبقية.

وأودّ أن أكون واضحاً: إن نقلنا وإجلاءنا لا يعنيان أن الأمم المتحدة تتخلى عن السودان. فسنواصل الإبقاء على وجودنا في السودان، وإن كان مخفضاً، وسنركز على الأولويات العاجلة بالتنسيق مع شركائنا الدوليين. وتتمثل تلك الأولويات في وقف مستدام لإطلاق النار مع آلية للرصد، والعودة إلى المفاوضات السياسية، وتخفيف المعاناة الإنسانية. وفيما يتعلق بوقف إطلاق النار، أطلقت الولايات المتحدة مبادرة، في شراكة وثيقة معنا ومع المجموعة الرباعية، في إطار الآلية الثلاثية.

إن الأمم المتحدة وشركاءنا يضاعفان الجهود لضمان استمرار وقف إطلاق النار المؤقت لمدة 72 ساعة وتطوره إلى وقف دائم للأعمال العدائية والعودة إلى المفاوضات السياسية. ويجب على كلا القائدين العسكريين التقيد بوقف إطلاق النار والعمل على توطيده ليصبح وقفاً دائماً للأعمال القتالية، تيسره آلية. والأمم المتحدة مستعدة لدعم ذلك. كما أدعو الدول الأعضاء التي لها تأثير على الطرفين المتحاربين إلى دعم تلك الجهود.

وتقوم شخصيات وطنية سودانية من بينها رئيس الوزراء السابق حمدوك وقادة الأعمال والأحزاب السياسية والمجتمع المدني بالتعبئة ضد الحرب وتحث على دعم وقف إطلاق النار والدعم الإنساني. وأنا أنسق معهم عن كثب أيضاً.

ولا تزال شجاعة وصمود أصدقائنا السودانيين وموظفينا الوطنيين وشركائنا تحفزنا. وستعمل أسرة الأمم المتحدة بأسرها بلا كلل من أجل

بوساطة محلية في أجزاء من دارفور ومناطق أخرى لا يزال قائماً، وإن كان هشاً.

وهناك تقارير عن تعبئة بعض القبائل وبعض الحركات المسلحة في دارفور التي تتحاز إلى أحد الجانبين. وهذا أمر خطير ويمكن أن يجذب البلدان المجاورة للسودان للتدخل. وأجدد دعوتي لجميع القبائل للحفاظ على حيادها والامتناع عن الانحياز إلى أي طرف.

ولم يتمكن كلا الزعيمين من الالتزام الكامل بوقف كامل لإطلاق النار أو تنفيذه. ويواصل الجنرالان تبادل الاتهامات وإصدار ادعاءات متنافسة بالسيطرة على المنشآت الرئيسية. لا توجد علامة قاطعة على أن أيًا منهما مستعد للتفاوض بجدية، مما يشير إلى أن كلاهما يعتقد أن تأمين نصر عسكري على الآخر أمر ممكن. وهذا سوء تقدير. ومع استمرار القتال، سيزداد انهيار القانون والنظام في جميع أنحاء البلد وستتبدد القيادة والتحكم. ويمكن أن يصبح السودان مجزأً على نحو متزايد، مما سيكون له أثر مدمر على المنطقة. وحتى لو فاز أحد الطرفين، فإن السودان سيخسر.

ولأسف، وبما أننا لم نتمكن من تأمين هدنة مستمرة أو وقف لإطلاق النار منذ بدء القتال، فقد اتخذت الأمم المتحدة قراراً بإجلاء موظفي الأمم المتحدة ونقلهم إلى خارج الخرطوم ودارفور وأماكن أخرى.

إنني أتكلم أمام المجلس اليوم من بورتسودان، حيث وصل العديد من زملائي وشركائنا من المنظمات غير الحكومية أمس على متن قافلة للأمم المتحدة قوامها 1 200 شخص تقريباً، بمن فيهم 744 من موظفي الأمم المتحدة ومُعاليهم، وموظفو المنظمات غير الحكومية الدولية ومُعاليهم، والموظفون الدبلوماسيون من عدة سفارات - وجميعهم انتقلوا إلى بورتسودان من الخرطوم. وبعد ظهر اليوم، ودعت 450 منهم وهم يستقلون فرقاطة فرنسية ستقلّهم إلى جدة خلال الليل. وسيتم إجلاء الباقين على متن سفن تجارية في اليومين المقبلين. ولا يزال عدد قليل من الموظفين الدوليين ومُعاليهم في الخرطوم ولم يتم إجلاؤهم لأسباب مختلفة. ونواصل أيضاً ضمان إمكانية انتقال الموظفين الوطنيين حسب الحاجة إلى مناطق آمنة. وتم إجلاء الموظفين في

إنهاء العنف في السودان واستعادة الأمل في مستقبل أفضل. ولا يزال التزام المنظمة تجاه السودان وشعبه ثابتاً.

الرئيسة (تكلمت بالروسية): أشكر السيد بيرتس على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة مسويا.

السيدة مسويا (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على إتاحة هذه الفرصة لي لإحاطة المجلس علماً بالحالة الإنسانية البائسة في السودان.

ولم يسلم مجتمع الهيئات الإنسانية من ذلك. لقد فقدنا خمسة من موظفينا. وتعرض عمال الإغاثة للهجوم في منازلهم والضرب والاحتجاز تحت تهديد السلاح. وتعرضت المستودعات والمكاتب والمركبات للهجوم أو النهب أو المصادرة. والحالة خطيرة للغاية ومثيرة للقلق.

ولا يزال التزامنا تجاه شعب السودان ثابتاً. وبينما اضطررنا إلى الحد من وجودنا في المناطق التي يبلغ فيها القتال أشده، ينبغي ألا نخطئ: إننا لن نغادر السودان. وسيبقى فريق للقيادة الإنسانية في البلد، مقره في بورتسودان، لقيادة العمليات. وحيثما أمكن، ستستمر العمليات الإنسانية، بفضل تقاني العاملين في مجال المعونة، بما في ذلك شركائنا المحليون. وسنواصل معاً تقديم الخدمات كلما وحيثما كان ذلك ممكناً، لا سيما في مجالي الصحة والتغذية. إننا نستكشف سبلًا لتجديد مخزونائنا، حتى نتمكن من إيصال المساعدات إلى شركائنا في بورتسودان وأماكن أخرى بمجرد أن يصبح ذلك آمناً. ونقوم بتفعيل مركز في نيروبي لدعم الاستجابة السريعة، ونستعد لتدفق اللاجئين إلى البلدان في جميع أنحاء المنطقة.

وقد تلقينا تقارير عن وصول عشرات الآلاف من الأشخاص إلى جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد ومصر وإثيوبيا وجنوب السودان. وأشكر تلك البلدان التي تستقبل الأشخاص الفارين من القتال العنيف. ومن الأهمية بمكان إبقاء الحدود مفتوحة. ونعمل أيضاً على إعادة توزيع المخصصات التي وجهت مؤخراً من الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ وصندوق المساعدة الإنسانية للسودان، وسنواصل العمل مع الشركاء المحليين، بما في ذلك شبكات المجتمع المدني، للوصول إلى من هم في أمس الحاجة.

إن القانون الدولي الإنساني لا لبس فيه. يجب على جميع أطراف النزاع احترام المدنيين والبنية التحتية المدنية، مع الحرص الدائم على درء الخطر عنهم. ويشمل ذلك السماح للمدنيين بالمرور الآمن لمغادرة

وأود أن أبدأ بالإعراب عن عميق امتناني لجميع زملائي العاملين في المجال الإنساني وللشعب السوداني نفسه. وأشكرهم على جهودهم البطولية وعلى تعريض حياتهم للخطر لمساعدة الآخرين. إننا نبذل قصارى جهدنا لدعمهم في هذه الأوقات العصيبة. إن ما يتكشف هناك منذ 15 نيسان/أبريل هو كابوس للمواطنين العاديين وعمال الإغاثة على حد سواء. ويجب أن يتوقف القتال.

فحتى قبل 15 نيسان/أبريل، كانت الاحتياجات الإنسانية في السودان قد بلغت مستوى قياسياً، حيث كان ثلث السكان - وهو عدد مذهل يبلغ 15,8 مليون شخص - بحاجة إلى المعونة الإنسانية. وبالإضافة إلى ذلك، يعاني 4 ملايين طفل وامرأة حامل ومرضع من سوء التغذية ونزح 3,7 مليون شخص داخلياً.

ولن يؤدي هذا النزاع إلى تعميق تلك الاحتياجات فحسب، بل يهدد أيضاً بإطلاق موجة جديدة من التحديات الإنسانية. يعيق القتال عمليات الإغاثة ويعرضها للخطر على نطاق واسع. إن الأزمة الإنسانية تتحول بسرعة إلى كارثة. وقد قتل أكثر من 400 شخص وجرح أكثر من 700 آخرين. واضطر ما لا يقل عن 20 مستشفى إلى إغلاق أبوابها بسبب الأضرار أو الاستخدام العسكري أو نقص الموارد. ويهدد انقطاع التيار الكهربائي ونقص الوقود بإتلاف مخزونات اللقاحات وإمدادات المياه، وهو ما يعد نذيراً لانتشار الأمراض. ووردت تقارير عديدة عن العنف الجنسي والعنف الجنساني. ندعو جميع الأطراف إلى حماية جميع النساء والفتيات من هذه الجرائم. إن الخسائر التي

”غير أن انقلاب تشرين الأول/أكتوبر 2021 أدى إلى إنهاء الانتقال المدني وأفضى إلى تعليق مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي لمشاركة السودان في جميع أنشطة الاتحاد. وتجدر الإشارة إلى أن الرئيس سافر إلى السودان خمس مرات منذ انقلاب تشرين الأول/أكتوبر للانخراط مع الجهات الفاعلة العسكرية والمدنية لإقناعها بالحاجة الملحة إلى التوصل لاتفاق للعودة إلى حكومة بقيادة مدنية والانهاء من الفترة الانتقالية بإجراء انتخابات عامة.

”ومنذ الانزلاق إلى العنف الذي بدأ في 14 نيسان/أبريل من هذا العام، أصدر الاتحاد الأفريقي بياناً يدعو إلى وقف التصعيد على وجه السرعة ووقف إطلاق النار والعودة إلى طاولة المفاوضات. ومن جانبه، عقد مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي اجتماعاً طارئاً للنظر في التطورات المثيرة للقلق في السودان، طالب خلاله مجلس السلم والأمن، في جملة أمور، الأطراف السودانية بتبني حل سلمي وإجراء حوار. كما كلف المجلس رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي باستخدام مساعيه الحميدة لإشراك المتحاربين.

”وبهذه الروح أيضاً، عقد الرئيس اجتماعاً عالمياً عاجلاً رفيع المستوى وترأسه في 20 نيسان/أبريل، شارك فيه الأمين العام للأمم المتحدة، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وجامعة الدول العربية، والاتحاد الأوروبي، والأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن، والأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، والبلدان المجاورة للسودان، وكذلك المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر والنرويج. واتفق المشاركون، في جملة أمور، على الاستنتاجات التالية.

”أدان المشاركون العنف ودعوا إلى وقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية للسماح بالاحتفال بعيد الفطر، بهدف تهديد الطريق لوقف إطلاق نار أكثر ديمومة. وطالبوا الأطراف المتحاربة بإنشاء ممرات إنسانية والسماح بوصول المساعدات

مناطق الأعمال العدائية على أساس طوعي. ويجب على الأطراف احترام العاملين في المجال الإنساني والأصول الإنسانية وتيسير عمليات الإغاثة، ويجب عليها احترام العاملين في المجال الطبي ووسائل النقل والمرافق الطبية.

إن ما يحتاجه شعب السودان، وما يلزمنا للوصول إليه، هو وقف فوري لإطلاق النار وحل دائم للأزمة. ونعول على الجهود الدؤوبة التي يبذلها أعضاء المجلس لتحقيق هذه الغاية.

الرئيسة (تكلمت بالروسية): أشكر السيدة مسويا على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيدة محمد.

السيدة محمد (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئة الاتحاد الروسي على توليه رئاسة مجلس الأمن لشهر نيسان/أبريل، وأشكركم، سيدتي الرئيسة، على دعوة الاتحاد الأفريقي إلى التكلم في هذا الوقت الحرج. والشكر موصول للأمين العام والممثل الخاص للأمين العام بيرتس والسيدة جويس مسويا على إحاطاتهم. وأتطلع أيضاً إلى الإحاطة التي يقدمها المبعوث الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، السيد إسماعيل ويس.

يشرفني أن أدلي بالبيان التالي بالنيابة عن رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، سعادة السيد موسى فكي محمد، الذي لم يتمكن للأسف من الانضمام إلينا اليوم:

”لقد أدى دور الاتحاد الأفريقي في دعم الجهات الفاعلة الوطنية السودانية إلى التوصل لاتفاق الانتقالي الموقع في آب/أغسطس 2019. وأتاح هذا الاتفاق تحقيق استقرار نسبي لمدة عامين وتضمن توقيع اتفاق جوبا للسلام مع الجماعات المسلحة السودانية في عام 2020. وخلال هذه الفترة، رفع اسم السودان أيضاً من قائمة الولايات المتحدة للدول الراحية للإرهاب، وشهدنا عودة السودان إلى المجتمع الدولي، مع اتخاذ قرارات رئيسية بشأن تخفيف عبء الديون والمساعدة الاقتصادية والإنمائية، بعد عقود من العقوبات المفروضة على البلد، مما مهد الطريق لبلد مستقر ومزدهر.

السودان بهدف إنهاء العنف وزعزعة استقرار البلد والمنطقة والقارة على نحو عاجل.

”هناك خطر حقيقي من اندلاع حرب إقليمية وتحويل هذا النزاع. وجميع العناصر موجودة. لقد رأينا هذا يحدث قبل 11 عاما في ليبيا، التي تقع على الحدود الشمالية للسودان، والتي لا تزال عواقبها تؤثر على المنطقة بأسرها اليوم. ولذلك، ثمة حاجة حقيقية لأن يتكلم المجتمع الدولي بصوت واحد وبالتنسيق مع الاتحاد الأفريقي.

”يجب أن أشدد أيضا على أهمية دور الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وهذا أمر حاسم لجلب الأطراف السودانية إلى طاولة المفاوضات وتشجيع إجراء حوار سلمي. وفي هذا الصدد، يتطلع الاتحاد الأفريقي إلى الزيارة التي ستقوم بها بعثة الوساطة الرفيعة المستوى التابعة للهيئة إلى السودان، ويعرب عن استعداده للمساعدة في تيسير هذه الزيارة، التي ستكون إسهاما هاما في الجهود الجارية التي يبذلها المجتمع الدولي بأسره.

”ومن منظور أوسع، يواصل الاتحاد الأفريقي الإعراب عن قلقه العميق إزاء العواقب التي يمكن أن تنتج عن الوضع الخطير الحالي على مجمل العملية السياسية التي سجلت مؤخرا إنجازات هامة على الرغم من الصعوبات التي تواجهها. ومن الضروري ألا يغيب عن بال الأطراف السودانية الهدف الرئيسي المتمثل في تشكيل حكومة ذات قاعدة عريضة بقيادة مدنية يرأسها رئيس وزراء يعين بتوافق الآراء لتوجيه هذا الانتقال إلى نظام ديمقراطي جديد في السودان. وينبغي لنا أن نستفيد استفادة كاملة من الشراكة الاستراتيجية بين منطقتنا، الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة فضلا عن الأطراف الفاعلة الإقليمية، لزيادة تعزيز التنسيق بشأن مختلف الجوانب من أجل بلوغ المستوى الأمثل والحد الأقصى من الكفاءة في استخدام ذلك الدعم وفي الاستفادة من أثره الإيجابي.

الإنسانية من دون عوائق لتلبية الاحتياجات العاجلة والفورية للسكان، بما في ذلك إصلاح البنية التحتية الحيوية واستخدامها لأغراض مدنية، ولا سيما خدمات المياه والكهرباء، واحترام سلامة الموظفين الدبلوماسيين والعاملين في المجال الإنساني، وإعادة فتح البنية التحتية الحيوية للنقل، مثل مطار الخرطوم الدولي.

”ودعا المشاركون أيضا إلى الاستئناف العاجل للعملية السياسية، من خلال الحوار والتفاوض، من أجل إنشاء حكومة شاملة للجميع بقيادة مدنية. ورفضوا بشدة أي شكل من أشكال التدخل الخارجي. كما التزم المشاركون بتنسيق عملهم المشترك والتعاون ومواءمة إجراءاتهم، وطلبوا في هذا الصدد توسيع نطاق الآلية الثلاثية، بقيادة رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، لتشمل جامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي والمجموعة الثلاثية، والجهات الفاعلة الثنائية، للانخراط على الفور مع قيادة القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، والجهات المعنية الأخرى. ومن المتوقع أن تجتمع الآلية الموسعة في الأيام المقبلة لمناقشة الخطوات العملية الفورية المتعلقة بالمسائل المتصلة بوقف الأعمال القتالية المتوخى، الذي يرتبط بوصول المساعدات الإنسانية، وكلاهما من الإجراءات ذات الأولوية، قبل أن تليها أي إجراءات أخرى.

”كل هذا يركز على المبادئ التوجيهية للاتحاد الأفريقي، والمتمثلة في أنه لا يمكن لأي عمل عسكري أن يحل هذه الأزمة وأن أي عملية سياسية يجب أن تكون عملية سجلت مؤخرا إنجازات هامة وأن تكون عملية شاملة للجميع يملك السودانيون زمامها. كما نكرر رفضنا القوي لأي تدخل أجنبي في أزمة خطيرة بالفعل بالنسبة للسودان والمنطقة والقارة، فضلا عن ملايين المدنيين الأبرياء المتضررين. وأود أيضا أن أذكر بأن الاجتماع الذي عقد في 20 نيسان/أبريل كلف بالإجماع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بتنسيق العمل الدولي بشأن

تدين المملكة المتحدة إدانة قاطعة الاشتباكات العسكرية المستمرة في جميع أنحاء السودان. ونكرر دعوات الأمين العام إلى إحلال السلام، وخاصة دعوته إلى وقف الهجمات على المدنيين والعاملين في المجال الإنساني. وقد لقي المئات مصرعهم وأصيب الآلاف بجروح، مما زاد من الاحتياجات الإنسانية الملحة في جميع أنحاء البلد. ونرحب بالاتفاق على وقف إطلاق النار لمدة 72 ساعة الذي أُبرم أمس بوساطة من الولايات المتحدة، ولكننا نشعر بالقلق لأن الطرفين لم يفيا مرة أخرى بالتزاماتها. ندعو القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع إلى التوصل فورا إلى وقف دائم لإطلاق النار في جميع أنحاء البلد - ونحن على اتصال مباشر مع قيادتي الطرفين - لإنهاء العنف وتخفيف حدة التوترات. ندعو الجانبين إلى السماح بإمكانية وصول منظمات المساعدة الإنسانية والامتنال لالتزاماتهما بموجب القانون الدولي الإنساني وضمان حماية المدنيين والعاملين في المجالين الإنساني والطبي. ونرحب بالمبادرات الإقليمية والدبلوماسية المستمرة ونشجعها، بما في ذلك المبادرات التي طُرحت اليوم. وسنواصل العمل مع جميع أعضاء مجلس الأمن والأمين العام لضمان تقديم المجلس الدعم اللازم للجهود الرامية إلى إنهاء القتال ووقف دائم لإطلاق النار والتوصل إلى حل سياسي.

في الختام، نقف متضامنين مع الشعب السوداني في مطالبهم بمستقبل سلمي وديمقراطي.

السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر الأمين العام غوتيريش والممثل الخاص ببيرتس والأمانة العامة للمساعدة مسويا والمبعوث الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (الإيغاد) وايس على إحاطاتهم الزاخرة بالمعلومات، وأود أخص بالشكر الممثل الخاص ببيرتس على الجهود التي بذلها خلال عطلة نهاية الأسبوع في مسعى لإنهاء المذبحة ووقف الاقتتال. وأود أيضا أن أرحب بمشاركة المراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة في جلسة اليوم.

غني عن البيان أننا نشعر بخيبة أمل لأن مجلس الأمن لم يُعجل مرة أخرى بالاجتماع بشأن هذه الأزمة، فالحالة في السودان تتطلب

”أخيرا، أكرر دعوة الأمين العام لجميع المتحاربين وقف التصعيد واحترام وقف إطلاق النار والالتزام به على نحو كامل من أجل تيسير الجهود المبذولة. ويجب ألا يغيب عن بالنا أشد المتضررين من هذا النزاع المتصاعد - شعب السودان. ويجب علينا أن نواصل العمل. وسيستمر الاتحاد الأفريقي في رصد الحالة عن كثب وإطلاع المجلس عليها على النحو الواجب“.

الرئيسة (تكلمت بالروسية): أشكر السيدة فاطمة كياري محمد على إحاطتها.

للأسف، تعطل الاتصال عبر الفيديو مع السيد إسماعيل وايس، ممثل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام فولكر بيرتس والأمانة العامة للمساعدة جويس مسويا والسيدة فاطمة محمد، المراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة والمبعوث الخاص إسماعيل وايس الغائب عنا - عندما نتمكن من الاستماع إليه. وأود أن أبدأ بالإشادة بالعمل الدؤوب الذي يبذله الممثل الخاص، وكذلك عمل فريق بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الشريكة في التنفيذ في الميدان. ونشعر بارتياح كبير لنجاح عملية إجلاء ونقل الموظفين الدوليين وموظفي الأمم المتحدة ونشكر الممثل الخاص وفريقه على التزامهم وتقانيهم من أجل السودان. ونعرب عن تعازينا في وفاة الزملاء الذين فقدوا أرواحهم. وبالنسبة للمملكة المتحدة، فقد نفذنا عملية إجلاء موظفي السفارة البريطانية في 23 نيسان/أبريل وبدأنا اليوم في نقل الرعايا البريطانيين جوا. ونود توجيه الشكر إلى الشركاء الدوليين على تعاونهم معنا في تلك الجهود. ولا تزال أولويتنا هي كفالة سلامة جميع المواطنين البريطانيين في السودان وتقديم الدعم للمحتاجين.

عليها أن تلتزم فوراً بسلامة وأمن وحماية المدنيين والبعثات الدبلوماسية والموظفين الدبلوماسيين وموظفي الأمم المتحدة ومرافقها والعاملين في المجالين الإنساني والطبي، بما في ذلك بكفالة تأمين المغادرة الآمنة للراعي الأجنبي. كما يساورنا قلق بالغ حيال ملايين السودانيين الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية العاجلة. ووفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، كانت الاحتياجات الإنسانية في السودان قد بلغت بالفعل مستويات قياسية قبل اندلاع أعمال العنف مؤخرًا. وأدت الهجمات على العاملين في تقديم المعونة الإنسانية ومكاتبهم وسياراتهم ومعداتهم والمخزون الغذائي إلى تعطيل العمليات الإنسانية المنقذة للحياة. وإمدادات الغذاء والمياه والطاقة وغيرها من الإمدادات الحيوية آخذة في النفاد لدى المدنيين، الذين يحتاج الكثيرون منهم إلى الرعاية الطبية العاجلة. ولذلك، يجب تمكين منظمات المساعدة الإنسانية من الوصول فوراً وبصورة كاملة وأمنة ومستدامة ودون قيود إلى جميع المحتاجين.

وفضلاً عن مقتل مئات المدنيين، تسببت أعمال العنف أيضاً في قتل ثلاثة من موظفي برنامج الأغذية العالمي وأحد موظفي المنظمة الدولية للهجرة في السودان، ونشاطر أسرهم وزملاءهم الحزن لفقدانهم. وسيؤثر تعليق أنشطة برنامج الأغذية العالمي تأثيراً مباشراً على عدد لا يحصى من الأنشطة الأخرى، ولكن للأسف لم يكن أمام الأمم المتحدة خيار آخر. وتعرض دبلوماسيون، بمن فيهم قافلة دبلوماسية تابعة للولايات المتحدة، للهجوم، وأصيب سفيرتنا ببنيران مباشرة وغير مباشرة. وهذه الأعمال متهورة وغير مسؤولة، وهي مخزية. وكما يعلم الجميع، فقد دأبنا باستمرار على دعوة قوات الأمن إلى حماية الموظفين الدبلوماسيين والمرافق الدبلوماسية والبنية التحتية المدنية والإنسانية، تمسحاً مع التزام السودان بموجب اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية.

وأخيراً، أود أن أكرر التأكيد على أنه يجب أن تكون، وستكون، هناك مساءلة لأي شخص، بما في ذلك الجهات الفاعلة العسكرية والسياسية، يحاول تقويض التقدم الديمقراطي في السودان أو تأخيرها. وينطبق الشيء نفسه على أي شخص مسؤول عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني والانتهاكات أو التجاوزات المرتكبة في مجال حقوق

اهتمامنا الملح. لقد طالب شعب السودان باهتمامنا والعاملون في المجال الإنساني في انتظار أن يسمعون كلمتنا. وينبغي أن تستدعي هذه الجلسة أيضاً اهتمام القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع لأن رسالتنا اليوم واضحة: يجب أن يتوقف القتال فوراً، وكما حدث الأمين العام من فوره، لا بد من توقف القتال. وبعبارة لا لبس فيها، تدين الولايات المتحدة استمرار العنف بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع. وندعو الطرفين إلى الامتنثال لالتزامهما الأخير بتنفيذ واحترام وقف لإطلاق النار لمدة 72 ساعة، والذي بدأ منتصف ليل 24 نيسان/أبريل. كما ندعو طرفي النزاع إلى التواصل مع الشركاء الإقليميين والدوليين وأصحاب المصلحة المدنيين السودانيين. وينبغي لهم العمل معاً لتشكيل لجنة للإشراف على التفاوض حول اتفاق وقف دائم للأعمال القتالية وإبرامه وتنفيذه في السودان، فضلاً عن الترتيبات الإنسانية.

وتؤيد الولايات المتحدة بقوة الجهود الدبلوماسية المتواصلة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (الإيغاد) وجامعة الدول العربية وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان لحل الأزمة. كما نرحب بالبيان الصادر عن الدورة الاستثنائية الوزارية بشأن السودان، التي عُقدت في 20 نيسان/أبريل، بمشاركة الأمم المتحدة والإيغاد وجامعة الدول العربية والأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن والشركاء المجاورين والإقليميين. فتلك ليست رسائل منفصلة - بل إن المجتمع الدولي يتكلم بصوت واحد قوي، وقد حان الوقت لأن يستمع القادة العسكريون السودانيون إلى ندائنا الجماعي ويستجيبوا له.

خلال مدة تزيد عن أسبوع واحد - وقد تكرر قول هذا من قبل - أدى العنف بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع إلى مقتل أكثر من 420 مدنياً وجرح الآلاف وعرض حياة الشعب السوداني والدبلوماسيين والعاملين في المجال الإنساني للخطر وأجبر الآلاف من الناس على ترك ديارهم. كما يساورنا قلق بالغ إزاء التقارير المتزايدة عن الاعتداءات الجنسية وغيرها من الاعتداءات الجسدية على المدنيين. يجب على القوات الأمنية المتناحرة الالتزام بالقانون الدولي. ويجب

لجهود الأمين العام وفريق الأمم المتحدة وندعم الأمم المتحدة في مواصلة التنسيق مع الاتحاد الأفريقي وهيئة إيفاد وجامعة الدول العربية والمنظمات الإقليمية الأخرى في إيجاد أوجه التآزر. في 15 نيسان/أبريل، أصدر مجلس الأمن بياناً صحفياً (SC/15257) بشأن الحالة في السودان، وجه فيه برسالة واضحة تدعو إلى وقف إطلاق النار وتشجع محادثات السلام. ولدى النظر في خطواته التالية بشأن مسألة السودان، ينبغي للمجلس أن يستمع بشكل كامل إلى آراء أعضائه الأفارقة والمنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي وهيئة إيفاد، وأن يحترمها احتراماً كاملاً.

إن السودان بلد هام في القرن الأفريقي. وإذا استمر النزاع الحالي وتصادد، فإن خطر حدوث أثار غير مباشرة سيزداد بلا شك. وهذا ليس في مصلحة السودان وسيضر بالسلام والأمن الإقليميين. وفي الوقت الحالي، ينبغي أن نعطي الأولوية لتيسير الوقف الفوري للأعمال العدائية، وأن نحث طرفي النزاع على حل خلافاتهما من خلال الحوار، وأن نعيد العملية السياسية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والنظام الاجتماعي إلى المسار الصحيح. إن أسباب الاضطرابات الحالية في السودان تستدعي التفكير الجاد. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحترم سيادة السودان وامتلاكه زمام أموره وأن يدعمه في استكشاف الترتيبات المؤسسية بما يتماشى مع ظروفه الوطنية. ومن المرجح أن يؤدي فرض حل خارجي أو وضع جدول زمني اعتباطي إلى نتائج عكسية. ويؤكد البيان الصادر في 20 نيسان/أبريل في الاجتماع الطارئ للاتحاد الأفريقي من جديد رفضه لأي شكل من أشكال التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للسودان، وهو أمر مهم جداً. وينبغي للمجتمع الدولي أن يراعي بعناية شواغل السودان وبلدان المنطقة.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجدداً أن الصين تؤيد بقوة سيادة السودان واستقلاله وسلامته الإقليمية، وتأمل أن يشهد البلد نهاية سريعة للنزاع وأن يعود إلى مسار السلام والاستقرار والتنمية الوطنية.

السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (تكلت بالفرنسية): أشكر الأمين العام، والممثل الخاص فولكر بيرتس، وممثلة الاتحاد الأفريقي،

الإنسان. وتتضمن الولايات المتحدة مع شعب السودان. ونحن نتضامن مع العاملين في المجال الإنساني، الذين واصلوا محاولة تقديم المساعدة. وكما قلنا مراراً وتكراراً لقوات الأمن السودانية، فقد حان الوقت لإلقاء السلاح وبدء الكلام.

السيد جانغ جون (الصين) (تكلت بالصينية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر الأمين العام غوتيريش على إحاطته. وأود أيضاً أن أشكر السفارة محمد، المراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، التي تكلمت بالنيابة عن رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، والممثل الخاص للأمين العام بيرتس والأمينة العامة المساعدة مسويا على إحاطتهما.

لقد أدى اندلاع النزاع المسلح مؤخرًا في السودان إلى خسائر فادحة في صفوف المدنيين وتدمير البنية التحتية. إن الصين صديق وشريك جيد للسودان، ويؤلمنا أن نرى البلد ينزلق مجدداً إلى الاضطرابات. وتدعو الصين طرفي النزاع إلى إعطاء الأولوية لمصالح البلد وشعبه وإنهاء الأعمال العدائية فوراً لتجنب المزيد من تصعيد الحالة. وقد لاحظنا أن طرفي النزاع قد التزما بوقف إطلاق النار لمدة 72 ساعة ابتداءً من 25 نيسان/أبريل. ونأمل أن يتمكنوا من ضمان التنفيذ الكامل لوقف إطلاق النار لأسباب إنسانية، وحماية المدنيين بشكل فعال، وضمان سلامة المؤسسات الأجنبية والموظفين والبعثات الدبلوماسية في البلد، وتوفير الدعم الأمني واللوجستي للمساعدة الإنسانية وإجلاء الموظفين ونقلهم.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر جميع الأطراف المعنية على ما قدمته من مساعدة وتيسير في إجلاء الموظفين الصينيين ونقلهم. وتشيد الصين بالاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيفاد) وجامعة الدول العربية وغيرها من المنظمات ذات الصلة وبلدان المنطقة على دورها الحاسم في الاستجابة للحالة في السودان. ورحبنا بالاجتماع الاستثنائي الطارئ للاتحاد الأفريقي المعقود في 20 نيسان/أبريل وبالبيان الصادر عنه. وقد طلبت هيئة إيفاد من قادة جنوب السودان وكينيا وجيبوتي القيام بالوساطة، ونأمل أن يتمكنوا من زيارة السودان حالما تسمح الظروف الأمنية بذلك. ونعرب أيضاً عن تقديرنا

السودانية إلى الامتناع عن المشاركة في القتال. وندين أي محاولة، سواء من جانب قوات النظام السابق أو جهات أجنبية، لزيادة عدم الاستقرار. لن يؤيد المجتمع الدولي الأمر الواقع الذي تقرره الأسلحة.

وتعرب فرنسا عن تضامنها مع الشعب السوداني. وأشيد بشجاعة أعضاء المجتمع المدني في السودان. وأفكر في أولئك المحاصرين وسط القتال، ولكنهم يواصلون مساعدة بعضهم البعض. وأفكر أيضا في جهود الوساطة التي تبذلها المنظمات والأحزاب السياسية والسلطات المحلية. وعندما يحين الوقت، يجب على جميع القوى السياسية أن تتخبط في عملية سلمية وشاملة للجميع لما فيه مصلحة شعب السودان بأسره. ويجب على المجلس أن يرفع صوته وأن يدعم مبادرات الاتحاد الأفريقي والمنطقة.

السيدة نسبية (الإمارات العربية المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):
أود أن أشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية لهذا اليوم على ملاحظاتهم الواقعية. وأشكر الممثل الخاص ببرتس بصفة خاصة على تزويدنا بأخر المستجدات، وأشارك الآخرين الأعراب عن الأمل في أن يصمد فريق الأمم المتحدة ويظل آمنا في هذه الظروف الصعبة. أنضم أيضا إلى جميع الذين أعربوا عن امتنانهم لعمله الشاق، وأعرب عن تعازي الإمارات العربية المتحدة لأسر زملائنا في الأمم المتحدة الذين فقدوا أرواحهم أثناء الخدمة.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة شأنها شأن العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم، ركزت على نقل مواطنينا ومواطني الدول الأخرى إلى بر الأمان بسرعة، منذ اندلاع الصراع في 15 نيسان/أبريل. قمنا حتى الآن، بإجلاء أفراد من 19 بلدا من الخرطوم إلى بورتسودان، وساعدنا، بالتعاون مع مصر، في تأمين العودة الآمنة للجنود المصريين في السودان. ولكن في الوقت نفسه، بينما نركز على إجلاء المواطنين والدبلوماسيين الدوليين، يجب ألا ننسى المتبقين هناك. إن سلامة المدنيين السودانيين بالنسبة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة تحظى بنفس الأولوية. ونشعر بالحزن على فقدان أرواح 427 شخصا في الصراع. وبالنظر إلى عدم وجود بيانات من الميدان، فربما

والأمنية العامة المساعدة للشؤون الإنسانية. وأود أن أشدد على خمس نقاط.

أولا، إن الحالة على أرض الواقع بائسة. ومنذ 15 نيسان/أبريل، أسفرت الاشتباكات عن مقتل أكثر من 450 شخصا وإصابة 4 000 آخرين، ومن المرجح أن تكون الحصيلة الفعلية أعلى من ذلك بكثير. نحن ندين العنف العشوائي. وينبغي ألا يستهدف أبدا المدنيين والعاملون في المجال الإنساني والمستشفيات وموظفو الأمم المتحدة. ويجب أيضا وقف نهب مستودعات المساعدة الإنسانية. ويجب محاسبة الأشخاص المسؤولين عن تلك الانتهاكات. واستجابة لحالة الطوارئ، قمنا بإجلاء أفراد الجالية الفرنسية وآخرين يمثلون 42 جنسية. ونشكر سلطات جيبوتي على مساعدتها، وسنواصل العمل مع الأمم المتحدة في متابعة عمليات الإجلاء التي تضطلع بها. وينبغي أن نعطي الأولوية لضمان التقيد بوقف إطلاق النار لأسباب إنسانية الذي اتفق عليه الطرفان. إن وقف القتال أمر حيوي إذا أردنا تمكين المدنيين من البحث عن ملجأ والاستجابة لحالة الطوارئ من خلال إنشاء ممرات إنسانية. لم تتوقف فرنسا، مع شركائها في الاتحاد الأوروبي، عن الاستجابة للاحتياجات الإنسانية للسكان السودانيين. وقد تمت زيادة المساعدات المالية من الاتحاد الأوروبي، والتي بلغ مجموعها حوالي 600 مليون يورو منذ عام 2013، بالفعل في شباط/فبراير من 44 مليون يورو إلى 73 مليون يورو. وسنواصل القيام بدورنا بالكامل.

ويجب الحفاظ على وقف إطلاق النار الحالي. ونحن على استعداد لدعم هذه الجهود مع أصحاب المصلحة في المنطقة وجميع الجهات الفاعلة الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة. وستكمل إجراءات مجلس الأمن جهود الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وجامعة الدول العربية. والعمل الجماعي والمنسق أمر بالغ الأهمية، بالنظر إلى المخاطر التي تواجه وحدة البلد واستقرار المنطقة. وتهدد الأزمة بشكل متزايد تحقيق الأمل الذي بعثته ثورة 2019. إنها انكاسة كبيرة لعملية السلام والانتقال إلى حكومة مدنية. وتشعر فرنسا بالقلق إزاء تصاعد العنف على الصعيد الوطني وتشكيل جماعات مسلحة على أساس الهويات القبلية. وندعو جميع القوى السياسية

لحمايتهم أثناء اضطلاعهم بتلك الأنشطة الضرورية. كذلك نشعر بقلق بالغ إزاء التقارير التي تفيد اليوم بأن الفنيين لا يستطيعون الوصول إلى المختبر الوطني للصحة العامة في السودان لتأمين المواد البيولوجية التي يحتمل أنها تحتوي على مواد خطيرة. ندعو الأطراف إلى السماح بالوصول غير المعاق لمنظمة الصحة العالمية ومسؤولي الصحة العامة المحليين من أجل تأمين سلامة المواد والتحقق منها. ويتعرض عمال الإغاثة والموظفون الدبلوماسيون إلى مخاطر. فقد قُتل خمسة من عمال الإغاثة السودانيين منذ اندلاع أعمال العنف. وخلال الـ 24 ساعة الماضية، قُتل أيضا محمد الغراوي، مساعد الملحق الإداري في السفارة المصرية في الخرطوم. ونتقدم بتعازينا لمصر في أعقاب تلك الخسارة. كذلك ندين تلك الأعمال بدون تحفظ ونتشاطر تعازينا مع جميع الأسر المكلومة في السودان اليوم، وفي الأيام المقبلة.

تتخذ دولة الإمارات العربية المتحدة خطوات ملموسة للتخفيف من الوضع الإنساني الملح في الميدان، وتعمل على تقديم الدعم لإجلاء جميع من يطلبونه. وكإجراء فوري، نساهم بمبلغ 50 مليون دولار في شكل مساعدات إنسانية طارئة. خلال عمليات الإجلاء هذه، نعطي الأولوية للفئات الأكثر ضعفا، بما في ذلك النساء والأطفال والمرضى وكبار السن، وستواصل دولة الإمارات العربية المتحدة تقديم الرعاية والمساعدة في الإقامة للأشخاص الذين تم إجلاؤهم ويأتون إلى بلدنا.

كذلك ما برحنا نشارك بهمة في الجهود الرامية إلى تهدئة الحالة في الميدان. إلى جانب شركائنا، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وجامعة الدول العربية، والمجموعة الرباعية - المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، والاتحاد الأوروبي والبلدان المجاورة للسودان، سنواصل دعم جميع الجهود الرامية إلى وقف التصعيد وإفساح المجال أمام عملية الحوار، كما فعلنا في الأسبوعين الماضيين.

في الختام، إن الاستقرار لن يأتي من العنف. وبدلا من ذلك، سيتسبب القتال في مزيد من المعاناة التي لا تحتمل ويؤدي إلى سقوط

تكون تلك الأرقام أعلى من ذلك بكثير، كما قال الممثل الخاص ببيتس من فوره في إحاطته الإعلامية.

من المهم الآن أكثر من أي وقت مضى وقف الأعمال القتالية والحفاظ على وقف إطلاق النار لمدة 72 ساعة، وقد بدأ في منتصف الليلة الماضية. وسيساعد الاتفاق الذي توسطت فيه الولايات المتحدة على تمهيد الطريق أمام الإغاثة الإنسانية الحيوية، ولكننا نحتاج أيضا إلى تأكيدات بشأن التنفيذ الكامل من جانب جميع القوات في الميدان، الأمر الذي لا يزال يشكل تحديا في الميدان وفقا لمعلوماتنا.

ونشيد بتفاني قادة المنطقة في تخفيف حدة الأزمة، ونحن بحاجة إلى الإبقاء على ذلك الزخم. في الأسبوع الماضي، دعا الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وجامعة الدول العربية في بياناتها بشكل حاسم إلى وقف إطلاق النار. وبينما تعمل الأطراف الفاعلة الإقليمية والدولية معا لدعم السودان، يجب أن نركز جميعا على منع أي امتداد إقليمي. وينبغي أن نكفل اتساق عمل مجلس الأمن مع تلك الجهود الحاسمة وتعزيزها. إذ أن تقسيم الصراع إلى مناطق لن يؤدي إلا إلى زيادة الوضع المزري سوءا.

لقد أبرز اليوم مقدمو الإحاطات الإعلامية الوضع الحرج الذي يواجهه ملايين السودانيين. فالخرطوم تتعرض لخطر إطلاق النار، والحياة أصبحت فيها غير مستدامة. ومع انعدام الغذاء أو الماء وعدم الركود إلى الإمداد بالطاقة الكهربائية، وانعدام الاتصالات فيها، يفر الناس يائسين إلى بر الأمان. وفي الوقت نفسه، يستمر القتال بلا هوادة في أجزاء أخرى من البلاد، مما يؤدي إلى مزيد من النزوح. وقد شلت الأزمة عمليات الإغاثة التي تخدم ما يقرب من 10 ملايين سوداني ومنعت وكالات الإغاثة من الاستجابة لاحتياجات النازحين الجدد.

إن ما يقرب من ثلث المرافق الطبية في السودان أصبحت خارج الخدمة الآن، في حين أن البعض الآخر تعرض لإطلاق النار أو تم نهبه. وهذا يدل على الظروف الخطيرة التي يجد المهنون الطبيون السودانيون أنفسهم فيها. وأود أن أشيد هنا بالجهود البطولية التي يبذلها أولئك الذين يواصلون القيام بعملهم المنقذ للحياة، وأحضر على تقديم ضمانات كاملة

ثالثاً، تقدر اليابان تقديراً كبيراً جهود الأمين العام، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، والاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وغيرها من الأطراف الفاعلة الدولية والإقليمية ومختلف الأطراف السودانية التي تعمل على تحقيق وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية. ونتطلع إلى مزيد من التعاون بينهما بغية تحسين الحالة، واليابان على استعداد للإسهام في تحقيق تلك الغاية.

رابعاً، يجب عدم تعليق العملية السياسية بقيادة ومملكة سودانية. إن عودة حكومة انتقالية بقيادة مدنية السبيل الوحيد للمضي قدماً نحو إحلال السلام والرخاء في السودان، وضمان حصول البلد على المزيد من المساعدة الدولية. وتحترم اليابان وحدة السودان وسيادته واستقلاله وسلامته الإقليمية، واليابان مستعدة للإسهام في جهود الشعب السوداني في ذلك الصدد. ويجب ألا ندع السودان يفشل. فاستمرار تدهور الحالة سيؤدي إلى آثار سلبية لا يمكن التنبؤ بها، ليس على شعب السودان فحسب، بل أيضاً على المنطقة وخارجها .

في الختام، أود أن أؤكد مجدداً دعمنا الكامل لجهود الأمم المتحدة في السودان وتضامناً مع شعب السودان. أود أن أشكر، في جملة أمور، الأمم المتحدة وفرنسا والولايات المتحدة والإمارات العربية المتحدة وجمهورية كوريا على تعاونها وتضامنها في الإجلاء الآمن للمواطنين اليابانيين.

السيد مونتالفو سوسا (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): نرحب بوجود الأمين العام غوتيريش في مستهل جلسة اليوم ونشكره على تشخيصه الواضح لخطورة الحالة في السودان. ونعرب عن امتناننا للممثل الخاص للأمين العام، السيد فولكر بيرتس، على إحاطته الإعلامية، والأهم من ذلك استمراره في العمل وبقائه على رأس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان. كما نشكر السيدة جويس مسويا، الأمينة العامة للمساعدة للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، والسفيرة فاطمة كياري، المراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، على إحاطتهما.

أعداد أكبر من الضحايا. لن يكون هناك نصر عسكري في الصراع، والمدنيون السودانيون وحدهم سيدفعون الثمن. ولهذا السبب يجب على جميع الأطراف الفاعلة - الإقليمية والوطنية والدولية - أن توحد جهودها وأن تظل حازمة في الدعوة إلى وقف دائم لإطلاق النار بغية وضع حد للأزمة. ونؤيد جهود الأمين العام في ذلك الصدد وسنواصل العمل بلا كلل من أجل إنهاء الصراع.

السيد إيشيكاني (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام غوتيريش والأمم المتحدة على عملهما الدؤوب في الميدان. أشكر أيضاً الممثل الخاص بيرتس، والأمين العام المساعد مسويا، والسيدة محمد، المراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي، على أفكارهم المستتيرة. وأود أن أتقدم بأحر التعازي لأسر المتوفين، وأتمنى للجرحي الشفاء العاجل. أود أن أتطرق في بياني إلى أربع نقاط.

تتعلق نقطتي الأولى بحماية المدنيين. وبينما نحيط علماً بأن القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع قد التزمت إلى حد كبير بوقف إطلاق النار الإنساني لمدة ثلاثة أيام خلال فترة العيد وضمنت المرور الآمن والمغادرة للأشخاص الذين تم إجلاؤهم، لا يزال المدنيون يتعرضون للهجوم. وقد تعرض بعض الرعايا الأجانب للهجوم أثناء عملية الإجلاء. ويُجبر عدد كبير من المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، على البقاء في منطقة يدور فيها قتال نشط. لا يزال أيضاً يوجد في البلاد رعايا أجانب ومنظمات دولية وموظفون آخرون يعملون في وكالات المعونة ودبلوماسيون. وتدعو اليابان بقوة الطرفين إلى حماية أولئك الأشخاص والتقيّد بالقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. وفي ذلك الصدد، تحيط اليابان علماً بالاتفاق الأخير بين الطرفين على تمديد وقف إطلاق النار لمدة ثلاثة أيام أخرى. ونحث الأطراف على تنفيذ ذلك الاتفاق بحسن نية ووقف العنف والقتل والنهب.

ثانياً، فيما يتعلق بوقف الأعمال القتالية، تشعر اليابان بقلق عميق إزاء استمرار القتال بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع. وتدعو اليابان الأطراف إلى الاتفاق على وقف دائم لإطلاق النار والعودة إلى الحوار السلمي. ويجب على المجلس أن يتكلم بصوت موحد في هذا الصدد.

وحماية المدنيين والبعثات الدبلوماسية وموظفي الأمم المتحدة، فضلا عن العاملين في المجال الإنساني والطبي، إلى جانب السلع والخدمات الإنسانية، بغية ضمان المغادرة الآمنة للراعايا الأجانب من السودان.

وتكرر إكوادور مضمون البيان الصحفي (SC/15257) الصادر في 15 نيسان/أبريل الذي أعرب فيه مجلس الأمن عن بالغ قلقه إزاء المصادمات بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع وحث الطرفين على الوقف الفوري لأعمالهما العدائية واستعادة الهدوء. ودعا الطرفين إلى استئناف الحوار من أجل حل الأزمة الراهنة. وفي هذه الحالة المعقدة، لا يمكننا أن نغفل حقيقة أن الاتجار غير المشروع بالأسلحة يؤدي إلى تفاقم الحالة بالنسبة للمدنيين ويمكن أن يعرض للخطر أمن واستقرار بلدان أخرى في المنطقة دون الإقليمية.

وتعلق إكوادور أهمية كبيرة على جهود بلدان المنطقة والمنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وجامعة الدول العربية وجميع الأطراف التي تدعم الجهود الرامية إلى إعادة البلد إلى مسار عملية انتقالية لاستعادة النظام الدستوري. ويجب على مجلس الأمن أن يتصرف وفقا لولايته الحالية وأن يستخدم جميع الأدوات المتاحة له، بما في ذلك الأدوات المحددة في ميثاق الأمم المتحدة.

السيد أغيمان (غانا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن - غابون وموزامبيق وبلدي، غانا.

في البداية، تود المجموعة أن تشكر الأمين العام على بيانه. كما نشكر مقدمي الإحاطات، الممثل الخاص للأمين العام، فولكر بيرتس، والأمانة العامة للمساعدة، جويس مسويا، وسعادة السيدة فاطمة كياري محمد، التي تتكلم بالنيابة عن رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي.

إننا نرحب بقبول الطرفين السودانيين وقف إطلاق النار لمدة 72 ساعة، الذي بدأ في منتصف الليل، على الرغم من حالة السلام الهشة في السودان، ولا سيما في الخرطوم. ونلاحظ الجهود المضنية التي بذلها القادة الإقليميون والدوليون لحمل الجانبين على وقف القتال

ونأمل أن نسمع المعلومات الهامة التي سيطلعنا عليها السيد ويس، المبعوث الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. ونعرب عن تقديرنا أيضا للممثلين الدائمين لإثيوبيا وجنوب أفريقيا وجنوب السودان وجيبوتي والسودان ومصر والمملكة العربية السعودية، الموجودين معنا في القاعة اليوم.

تعرب إكوادور عن تضامنها مع شعب السودان وتقدم تعازيها لأسر المواطنين السودانيين والموظفين الدبلوماسيين والدوليين والإنسانيين الذين فقدوا أرواحهم هناك في الأيام القليلة الماضية. إننا ندين الاشتباكات بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، التي أفرزت أزمة تؤثر على المدنيين وخلفت حتى الآن مئات القتلى وآلاف الجرحى، بمن فيهم النساء والأطفال. وكما قال الأمين العام، يجب إسكات البنادق. وأقل ما يمكن أن نطلبه الآن هو احترام وقف إطلاق النار لمدة 72 ساعة الذي تم الاتفاق عليه أمس. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يظل مشغولا في الاستجابة لهذه المأساة وللأزمة الإنسانية الهائلة، التي تفاقم بسبب وفاة بعض موظفي المساعدة الإنسانية التابعين للأمم المتحدة والمنظمات الأخرى المكلفة بتقديم المساعدة الإنسانية في السودان. ولا يمكن أن تمر تلك الأعمال من دون عقاب.

لقد دمرت الهجمات على البنية التحتية المدنية الحيوية محطات معالجة المياه والمستشفيات والمطارات، وهو ما يشكل انتهاكا للقانون الدولي الإنساني ويؤثر بشكل غير متناسب على المدنيين، ويجب أن يتوقف على الفور. فقبل النزاع، كان ثلث السكان بحاجة إلى مساعدات إنسانية، بما في ذلك 4 ملايين طفل دون سن الخامسة في حاجة ماسة إلى المساعدات الغذائية الطارئة. بيد أن الأعمال العدائية أدت، بهجمات على الخدمات الإنسانية والبنية التحتية المدنية، إلى وقف كامل لتلك الأنشطة، مما عرض أكثر المواطنين ضعفا في البلد لخطر مباشر. إننا ندعو الطرفين إلى الوفاء بالتزاماتهما بموجب القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. ويتحتم إنشاء ممرات إنسانية والسماح بإجلاء المدنيين الجرحى. ونردد دعوة الأمين العام إلى اتخاذ إجراء فوري لضمان أمن موظفي المساعدة الإنسانية المتبقين في البلد. ومن الواضح أن المجتمع الدولي يطالب الطرفين بالالتزام بضمان أمن

وندعو جميع الأطراف إلى استئناف العملية السياسية من أجل السلام المستدام في السودان وفي المنطقة. وتبعث فينا الأمل الإجراءات التي اتخذها الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وجامعة الدول العربية والدول المجاورة ودول أخرى لإبقاء ذلك الهدف الرئيسي في بؤرة التركيز. ونشيد بالجهود المتضافرة المبذولة لتحقيق وقف إطلاق النار الحالي وبالدور الذي اضطلع به الأمين العام في دعم انخراط المنطقة مع قادة السودان. ونشدد على أهمية ضمان تنسيق أعمالنا إذا أردنا أن نكون فعالين في حل الشواغل المستمرة والنجاح في بذل المزيد من الجهود اللازمة للتوصل إلى وقف دائم للأعمال العدائية.

والمسألة الثانية التي تهم المجموعة هي الحاجة إلى احتواء الأعمال العدائية وتخفيفها من أجل منع نشوب نزاع واسع النطاق وطويل الأمد. ولذلك، فإننا نحث الجانبين في السودان على التعاون مع عمليات تنفيذ البيان الصادر عن الدورة الاستثنائية الوزارية المعنية بالسودان التي عقدت في 20 نيسان/أبريل تحت رعاية الاتحاد الأفريقي. ونناشد بقوة جميع الجماعات المسلحة أن تتجنب التورط في النزاع الدائر، دعماً لتطلعات شعب البلد إلى وقف تصعيد الحالة.

ونكرر رفضنا الجماعي لأي تدخل خارجي في النزاع الدائر، وهو أمر من شأنه أن يعقد الحالة في الميدان. وينبغي ألا يكون السودان مكاناً لصدامات المصالح الجيوسياسية الدولية. ونشدد على أن القارة لم تعد قادرة على تحمل مثل هذه الصدامات وعواقبها.

أخيراً، يهتم الأعضاء الأفارقة الثلاثة بتداعيات النزاع الحالي على أمن المنطقة. ونرحب بالتوضيحات الجلية التي أصدرتها السلطات والجهات الفاعلة في الدول المجاورة لتأكيد التزامها بعدم التورط في النزاع و/أو عدم التعدي على السلامة الإقليمية للسودان. ونشجع الدول المجاورة على مواصلة أداء دور إيجابي وبناء من أجل تحقيق الاستقرار في السودان، ونطلب إلى المؤسسات الدولية أن تعمل معها، حسب الاقتضاء، في إدارة آثار النزاع، بما في ذلك تقديم الدعم في إدارة شؤون اللاجئين، مثل اللاجئين الذين أُفيد بأنهم ذهبوا إلى تشاد نتيجة لهذه الحالة وعددهم 20 000 شخص، إضافة إلى ما يقرب من 400 000 لاجئ يتعامل معهم البلد بالفعل.

وتشجيع الانخراط المستمر والمركز مع الطرفين بغية إسكات البنادق في السودان. وكذلك نشجع على الحفاظ على وقف إطلاق النار ونحث كلا الجانبين على الدخول في حوار وإنشاء ممرات إنسانية لضمان وصول المساعدات الإنسانية من دون عوائق وحماية المدنيين المحاصرين في النزاع. ونشير، في ذلك الصدد، إلى تعاون الطرفين في السماح بإجلاء الموظفين الدبلوماسيين لبعض البعثات، فضلاً عن موظفي مختلف المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية. وما زلنا نعتبر أن من المهم ضمان الاحتفاظ بالحد الأدنى من الموظفين اللازم لتقديم المساعدة الإنسانية الكافية والمنسقة لجميع النازحين واللاجئين.

وكنا ندرك، بوصفنا مجموعة الأعضاء الأفارقة الثلاثة، النطاق الكامل لتفاعلات الحالة في السودان وأكدنا على دعم قوي لنهج إقليمي لحل اندلاع المواجهة المسلحة بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع. وندعو جميع أعضاء المجلس وشركاء السودان الدوليين إلى دعم اتباع نهج دقيق، مسترشدين بالمثل السواحلي القائل بأن "الركض لا يعني بالضرورة الوصول".

وقد حافظ المجتمع الدولي على موقف موحد بشأن النزاع بين قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية منذ اندلاعه في 15 نيسان/أبريل. ومن المهم أن نعمل على الحفاظ على وحدة الهدف تلك واتباع نهج متسق حتى نتمكن من مساعدة الشعب السوداني على التغلب على هذه اللحظة المؤسفة والصعبة جداً في تاريخ أمتة. لقد كانت تكلفة النزاع الحالي في السودان باهظة. وتقيد التقارير بأن أكثر من 450 شخصاً قتلوا وجرح أكثر من 3 700 إننا نأسف للخسائر في الأرواح ونتعاطف مع أسر الضحايا، بمن فيهم أسر الأطفال التسعة وأفراد الأمم المتحدة الأربعة الذين لقوا حتفهم. ونرجو للجرحى الشفاء العاجل ونأمل أن ينظر الجانبان في حصيلة النزاع في قراراتهما الأخرى اللازمة لتحقيق الاستقرار في السودان.

وتتهم المجموعة بثلاث مسائل رئيسية. الأولى هي أننا بحاجة إلى الحفاظ على الاتساق وتحديد أولويات الجهود للحفاظ على وقف الأعمال العدائية وتهذئة الحالة وحماية المدنيين، بمن فيهم الجرحى والمسؤولون الدوليون والموظفون الدبلوماسيون والراعايا الأجانب.

ومنذ بدء الاشتباكات، قُتل أكثر من 400 شخص وجرح الآلاف. وقبل التصعيد، كان السودان يواجه بالفعل حالة طوارئ إنسانية كبرى حيث يحتاج 16 مليون شخص إلى مساعدات إنسانية طارئة ويعاني 3,1 ملايين منهم من انعدام الأمن الغذائي الشديد. ولا تؤدي أعمال العنف الأخيرة إلا إلى تفاقم جوعهم وآلامهم وضعفهم.

وفي حين أن المدنيين في حاجة ماسة إلى الخدمات الصحية، فقد أصبح الوصول إلى مستشفيات السودان متعذرا في حين أن إمداداتها من المعدات الطبية والأدوية آخذة في النفاد. وتتعرض عشرات الآلاف من النساء الحوامل للخطر عند التماس الرعاية العاجلة، وكما أبلغنا الممثل الخاص للأمين العام، فإن النساء والفتيات أكثر عرضة لخطر العنف الجنسي والجنساني لأن خدمات الحماية تتعطل بسبب الاشتباكات.

وورد أنباء عن أن الأطفال يحتمون بالمدارس، حيث يحدث القتال من حولهم. ويجب إيلاء اهتمام خاص للنساء والأطفال والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة لضمان عدم تركهم خلف الركب في عمليات الحماية والإجلاء.

وتؤيد مالطة تأييدا تاما إتاحة فترات هدنة في القتال، بما في ذلك وقف إطلاق النار المستمر في جميع أنحاء البلد. ومن الأهمية بمكان احترام وقف إطلاق النار احتراماً كاملاً، ونأمل في استمراره وتوطيده. ومن هذا المنطلق، تشيد مالطة بالجهود المنسقة الجارية من أجل إحلال سلام دائم في السودان.

ونشدد على أهمية الجهود الدبلوماسية التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وجامعة الدول العربية وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان والاتحاد الأوروبي لضمان أن يظل الحوار أمراً أساسياً والعودة إلى طاولة المفاوضات بصورة مستدامة. ونكرر دعمنا للممثل الخاص للأمين العام بيرتس على مساعيه الحميدة ولفرقه في بعثة الأمم المتحدة على التزامهم الثابت بمسار السودان نحو تحقيق الاستقرار.

وترحب مالطة أيضاً بالجهود المبذولة على الصعيدين المحلي والوطني. وننوه بعمل الأطراف الرئيسية الموقعة على اتفاق

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أشدد على تصميم الأعضاء الأفارقة الثلاثة على مواصلة الاضطلاع بدور مفيد لجهودنا المشتركة لتحقيق الاستقرار في السودان. ونشيد بالدور البناء لمختلف الأطراف الفاعلة ونعلم أنه بينما قد يكون لجميع أعضاء المجتمع الدولي مصلحة ما تتعلق بالحالة في السودان، فإن للمنطقة والقارة مصالح دائمة ومباشرة. ولا يزال عزمنا غير منقوص.

في الختام، يؤكد الأعضاء الأفارقة الثلاثة تضامنهم مع الشعب السوداني والتزامهم باحترام السلامة الإقليمية للبلد. ونعلم أنه في هذه الأوقات الصعبة، من السهل المبالغة في تبسيط شواغل الأطراف والجهات الفاعلة الأخرى. ونحن لا نسعى إلى القيام بذلك ونأمل ألا يسعى الآخرون إلى أن يفعلوا الشيء نفسه. ونعتقد، كما يقول مثل أفريقي آخر، أنه على الرغم من أن شجرة الصبر قد تكون لها جذور مرة، فإن ثمارها حلوة المذاق. ولذلك، نأمل أن نتمكن جميعاً، من خلال العمل البناء، من تقديم إسهام ذي مغزى للمساعدة على استقرار الحالة في السودان في أقرب وقت ممكن.

السيدة فرايزر (مالطة) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص بيرتس والأمانة العامة المساعدة مسوياً والمراقبة الدائمة كياري محمد على إحاطاتهم، وأمل أن ينضم إلينا في وقت لاحق المبعوث الخاص وايس. كما أرحب بالممثلين الدائمين للسودان ومصر وجيبوتي وإثيوبيا وجنوب السودان والمملكة العربية السعودية وجنوب أفريقيا.

تدين مالطة بشدة العنف الذي اندلع في الخرطوم في 15 نيسان/أبريل ونردد رسالة الأمين العام. وندعو الطرفين إلى وقف الأعمال القتالية واستعادة الهدوء والعودة إلى الحوار لكفالة الانتقال الطويل الأجل إلى حكومة بقيادة مدنية في السودان.

وتشجب مالطة بأشد العبارات جميع الهجمات على المدنيين والعاملين في المجالين الطبي والإنساني والموظفين الدبلوماسيين. ونقدم بتعازينا إلى أسر جميع الذين قتلوا بصورة مأساوية. ونذكر الأطراف بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني وبضمان وصول المساعدات الإنسانية بسرعة وأمان ودون عوائق إلى جميع المدنيين.

أولاً، لقد قُتل مئات المدنيين وجُرح آلاف آخرون، والخسائر في ارتفاع. ونعرب عن تعازينا للضحايا وأسرهم. وقلوبنا أيضاً مع جميع المدنيين المحاصرين حالياً في الملاجئ، في انتظار توقف القتال. وتلاحظ سويسرا بإعلان القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع أمس وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد لمدة ثلاثة أيام. وفي ظل المحاولات العديدة الفاشلة لإسكات البنادق في الأيام وحتى الساعات الأخيرة، ندعو الطرفين إلى الاحترام الكامل والفوري لوقف إطلاق النار.

ثانياً، نشعر بقلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية التي تتدهور يوماً بعد يوم. وتجعل الاشتباكات، خاصة في المناطق الحضرية، إيصال المساعدات الإنسانية شبه مستحيل. وتتضاءل قدرة المستشفيات الوحيدة التي لا تزال تعمل على مساعدة الأعداد الكبيرة من الجرحى. وهذا أمر لا يمكن الدفاع عنه وغير مقبول. وتحت سويسرا الطرفين على تحمل مسؤوليتهما بالسماح بوصول المساعدات الإنسانية بسرعة وبشكل مستدام ودون عوائق إلى المدنيين المحتاجين وتيسير ذلك، وعلى السماح بإجلاء الجرحى. وعلاوة على ذلك، نحث الطرفين على الاحترام الكامل لالتزاماتهما بموجب القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان. ويشمل ذلك اتخاذ احتياطات خاصة لحماية الفئات الأضعف، مثل الأطفال، وعدم استهداف الأماكن التي قد يلجأون إليها، بما في ذلك المدارس.

ثالثاً، يجب على الطرفين أن يكفلاً أمن وحماية السكان المدنيين والبعثات الدبلوماسية والموظفين، وموظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني والطبي، فضلاً عن السلع والخدمات الإنسانية. وحتى الآن، قتل ما لا يقل عن خمسة من العاملين في المجال الإنساني وموظف في سفارة، ونهبت الممتلكات الإنسانية، وشنت هجمات على موظفي الأمم المتحدة وممتلكاتها والمنظمات غير الحكومية والبعثات الدبلوماسية. ويجب وقف ذلك. إن تعمد توجيه الهجمات ضد الأفراد أو المرافق أو المعدات المستخدمة في بعثة للمساعدة الإنسانية يمكن أن يشكل جريمة حرب. ونأسف لأن بعض هؤلاء الموظفين، بمن فيهم موظفو سفارتنا، تعين إجلاؤهم بسبب انعدام الأمن. وهذا يحد بشكل

جواً للسلام، بمساعدة الآلية الثلاثية، فضلاً عن الزعماء الدينيين والمجتمعيين الآخرين. ونشجع كفالة أن تكون تلك الجهود شاملة للجميع، بما في ذلك النساء والشباب والمجتمع المدني، لضمان تمثيل جميع السودانيين. ونحث الطرفين على الاستماع إلى تلك الدعوات والعمل بموجبها.

إن هذه كلها جهود مشجعة في ظل ظروف بالغة الصعوبة. ومع ذلك، ومن دون وضع حد للعنف، فإننا نخاطر بزعزعة استقرار السودان بما لذلك من تداعيات محتملة في المنطقة وخارجها. ويجب تعزيز الالتزام الأساسي لمجلس الأمن بجميع تلك الجهود نظراً لدوره الرئيسي في صون السلام والأمن الدوليين. ولا تزال مألظة تقييد الرسائل الموحدة القوية التي يوجهها المجلس، بالتنسيق مع المبادرات الإقليمية. وما زلنا ثابتين في تضامننا مع الشعب السوداني. وما زلنا مقتنعين بأن المسائل التي أثارها الأطراف المتحاربة يجب أن تُحل عن طريق الحوار. وينبغي وضع تطلعات الشعب السوداني في الصدارة من جديد.

لم يعد لدينا وقت نضيعه. يجب أن ينتهي العنف قبل فوات الأوان.

السيدة شاندا (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): نعرب عن تقديرنا للأمين العام على التزامه القوي وللممثل الخاص على إحاطته. ونشكره وفريقه على العمل الذي يقومون به في ظل الظروف الراهنة البالغة الصعوبة. ونشكر أيضاً الأمانة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية والمراقبة الدائمة عن الاتحاد الأفريقي على إحاطتيهما. ونأمل أن نستمتع أيضاً إلى إحاطة المبعوث الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

يدفع السكان المدنيون في السودان ثمناً باهظاً جداً لدوامة العنف هذه لأنهم كانوا يأملون في انتقال ديمقراطي سلمي. ومن الواضح أن أحداث الأيام القليلة الماضية هي السيناريو الأسوأ.

وفي ذلك السياق، أود أن أشدد على ثلاث نقاط.

ونحث جميع الأطراف على استئناف الحوار بغية وقف الأزمة المستمرة ووضع أمن المدنيين ورفاههم في المقام الأول.

في ذلك السياق، نرحب بوقف إطلاق النار لمدة 72 ساعة الذي توصل إليه الغرب. ونحث جميع الأطراف على الوفاء بالتزامها به والعمل على إنفاذ الترتيبات الإنسانية. وتشجع ألبانيا جميع الأطراف الفاعلة الإقليمية والعالمية على حث الأطراف على الالتزام بنزع فتيل الحالة والوقف الفوري لجميع الأعمال القتالية. وعلاوة على ذلك، نرحب بالجهود الدبلوماسية التي يبذلها الاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وجامعة الدول العربية، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان. ونرحب أيضا بالبيان الصادر عن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في 16 نيسان/أبريل، والدورة الاستثنائية الوزارية للاتحاد الأفريقي في 20 نيسان/أبريل، والجهود الدبلوماسية المبذولة اليوم.

وكما ذكر خلال الجلسة، أدى النزاع المسلح إلى تفاقم الحالة الإنسانية، وتحويلها من مريعة إلى كارثية. ولذلك، فإننا ننضم إلى الدعوة إلى الوصول الكامل والأمن ودون عوائق إلى جميع المحتاجين والمحاصرين داخل المباني، بما في ذلك المدارس والمستشفيات والبنية التحتية المتضررة. وفي ذلك السياق، نشيد بجميع موظفي الأمم المتحدة في الميدان ونحیی جهود الأمم المتحدة الجارية. ونشكر أيضا العاملين في المجال الطبي والعاملين في مجال المعونة الإنسانية على جهودهم الدؤوبة في مساعدة المحاصرين في النزاع، وإجلاء موظفي الأمم المتحدة والرعايا الأجانب. وندعو قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية إلى الوفاء بالتزامها بموجب القانون الدولي الإنساني.

وفي الختام، تؤكد ألبانيا من جديد التزامها بالوقوف إلى جانب الشعب السوداني في سعيه إلى تحقيق السلام والاستقرار. وفي ذلك الصدد، ينبغي للمجلس ألا يدخر جهدا في الاستجابة لهذه الحالة على وجه الاستعجال.

السيد دي أميدا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): اسمحو لي أن أبدأ بشكر الأمين العام، والممثل الخاص ببرتس، والأمانة العامة

كبير من قدرة العديد من المنظمات، الثنائية والمتعددة الأطراف، على دعم السكان السودانيين في هذه الأوقات العصيبة.

وفي الختام، نرحب بالجهود الدبلوماسية الجارية التي تبذلها المنظمات الإقليمية، بما فيها الاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وجامعة الدول العربية، والشركاء الثنائيون. وفي ذلك الصدد، فإن التنسيق الوثيق ضروري، كما أكد البيان الصادر عن الاجتماع الوزاري للاتحاد الأفريقي في 20 نيسان/أبريل. ومع ذلك، يجب علينا أيضا أن نسلط الضوء على الجهود الدؤوبة التي تبذلها الجهات الفاعلة المدنية السودانية التي لا تزال في قلب الحل الدائم والمستقبل السلمي.

لمجلس الأمن دور أساسي يؤديه في استعادة السلام والأمن في السودان. وتقف سويسرا على أهبة الاستعداد لدعم الجهود الرامية إلى تحقيق وقف دائم لإطلاق النار، وتدعو جميع أعضاء المجلس إلى التكلم بصوت واحد، كما فعلوا في 15 نيسان/أبريل، من أجل التشجيع على وضع حد كامل للأعمال القتالية والعودة إلى الحوار بين الأطراف.

السيدة دوتلاري (ألبانيا) (تكلمت بالإنكليزية): نشكر أيضا جميع مقدمي الإحاطات اليوم، ونخص بالشكر السيد بيرتس، الممثل الخاص للأمين العام، لإطلاعنا على آخر المعلومات المستكملة على أرض الواقع.

وتشعر ألبانيا بالقلق إزاء استمرار القتال الذي خلف أكثر من 700 قتيل وما يزيد عن 4 000 جريح. وندين بشدة الوفيات في صفوف المدنيين، بما في ذلك وفاة موظفي الأمم المتحدة والعاملين في مجال المعونة الإنسانية. وننقدم بتعازينا لأسر الضحايا، ونتمنى الشفاء العاجل للذين يعانون من إصابات خطيرة. وهذه الحالة تذكرنا بقوة بالحاجة الملحة إلى وقف دائم لإطلاق النار في جميع أنحاء البلد واستئناف مفاوضات السلام.

وفي ذلك الصدد، نردد نداءات الأمين العام والممثل الخاص ببرتس من أجل وقف فوري لإطلاق النار وإنهاء جميع أشكال العنف.

النجاح. ونرحب بالالتزام الواضح بوقف دائم للأعمال القتالية، وندعو كلا الطرفين إلى إظهار استعدادهما لوقف القتال والدخول في حوار. وينبغي ألا يغيب عن بالنا دائما أن المجتمع المدني السوداني هو صاحب المصلحة الرئيسي في المرحلة الراهنة من مسيرة السودان نحو إدارة انتقالية وحكومة شرعية بقيادة مدنية.

قبل الاشتباكات العسكرية التي نشبت مؤخرا، كان السودان قريبا من تحقيق صفقة سياسية شاملة كما كان منذ تشرين الأول/أكتوبر 2021. وكانت احتجاجات الشوارع سمة من سمات مدنها لسنوات عديدة. ولم تشب مشاهد القمع العنيفة عزيمة السودانيين الصامدين الذين خرجوا إلى الشوارع. ولذلك، فإننا نؤكد من جديد تضامننا مع شعب السودان، ونتقدم بتعازينا للذين فقدوا أحبائهم في هذا النزاع العنفي، ونشجع المجتمع السوداني على المثابرة سيرا على الطريق المؤدي إلى حكومة بقيادة مدنية.

وفي الأيام القليلة الماضية، غادر كثير من المواطنين البرازيليين السودان وهم في طريقهم للعودة إلى بلدهم في أمان. ونعرب عن تقديرنا للدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة وبلدان أخرى لتحقيق تلك الغاية. ويحدونا أمل كبير في أن ينعم الشعب السوداني، بما في ذلك الذين اضطروا إلى مغادرة بلدهم، بالسلام والأمان في ديارهم.

الرئيسة (تكلمت بالروسية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة الاتحاد الروسي.

نشكر الأمين العام على بيانه الاستهلالي الموجز في اجتماعنا اليوم. وقد استمعنا بانتباه شديد إلى الإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدمهما الممثل الخاص للأمين العام، السيد فولكر بيرتس، وممثلة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، السيدة جويس مسويا. كما نعرب عن امتناننا لرئيسة بعثة الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، السيدة فاطمة محمد، على مشاركتها في جلسة اليوم، وكذلك لمشاركة الممثل الدائم للسودان، السيد الحارث إدريس الحارث محمد، وممثلي بلدان المنطقة الآخرين.

يساور الاتحاد الروسي قلق عميق إزاء الاشتباكات الدائرة في السودان منذ 15 نيسان/أبريل بين القوات المسلحة السودانية النظامية

المساعدة مسويا، وسعادة السيدة فاطمة محمد، المراقبة الدائمة عن الاتحاد الأفريقي، على إحاطاتهم. أود أيضا أن أشكر المملكة المتحدة على طلبها عقد جلسة اليوم، وأرحب بوفود السودان ومصر وجيبوتي وإثيوبيا وجنوب السودان والمملكة العربية السعودية وجنوب أفريقيا.

إننا نشعر بقلق بالغ إزاء الحالة في السودان. وتشجب البرازيل العنف الذي اندلع في 15 نيسان/أبريل والقتال الذي أعقبه. ندين بشدة التهديدات التي يتعرض لها ملايين المدنيين بسبب القتال العنيف في ولايات الخرطوم وشمال دارفور وجنوب دارفور وشمال كردفان والولاية الشمالية والقضارف في الأيام الأولى من الأعمال العدائية.

لقد نتبعنا بقلق الاشتباكات في ولايات النيل الأزرق وغرب دارفور ووسط دارفور، مما أثار مخاوفنا من أن النزاع قد انتشر إلى كل جزء من البلد تقريبا ويمكن أن يمتد إلى جيرانه. كما نشجب الانتهاكات العديدة للقانون الدولي الإنساني واتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية، بما في ذلك العنف المرتكب ضد موظفي الوكالات الإنسانية والبعثات الدبلوماسية والمنظمات الدولية. ونؤكد من جديد أنه يجب ألا يكون هناك تسييس للمساعدة الإنسانية، ولا تطبيق انتقائي للقانون الدولي الإنساني.

لقد واجه الشعب السوداني صعوبات اقتصادية شديدة في الأشهر الأخيرة. وحتى قبل اندلاع النزاع، كانت الاحتياجات الإنسانية في جميع أنحاء البلد قد وصلت إلى مستويات قياسية بالفعل. إن الأزمة الاقتصادية حادة. ولذلك، يجب ألا نسمح بأن يتورط الشعب السوداني في نزاع له آثار شديدة لا يمكن التنبؤ بها.

يجب أن يتوقف العنف. ونكرر كلمات الأمين العام في ذلك الصدد. كان وقف إطلاق النار الذي تم التفاوض عليه قبل عيد الفطر خطوة في الاتجاه الصحيح. الاتفاق الذي أعلنه الوزير بليكن أمس يبعث الأمل في وقف الأعمال العدائية. ونعرب عن تقديرنا للعمل الشاق الذي قامت به الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وجامعة الدول العربية والولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية وجميع الذين مكّنوا هذه المفاوضات من

فرض ما يسمى بالديمقراطية من خلال الضغط والابتزاز إلى التضحية بالاستقرار الهش في البلد. وكان من المخيب للأمل أن نرى ذلك في سياق أنشطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، التي قدمت مؤخرا تقريرا إلى مجلس الأمن عن إنجازاتها (انظر S/PV.9289). وفي مناسبات عديدة، استرعينا الانتباه إلى أنه ينبغي للبعثة ألا تركز جهودها على هدف واحد فقط، وهو السعي للتوصل إلى اتفاق نهائي، بينما تتجاهل أيضا مجموعة كاملة من المسائل في ولايتها. ونتيجة لذلك، فإن الأزمة في السودان فاجأتنا جميعا.

وفي المنطقة، تتواصل الجهود الرامية إلى التوفيق بين الأطراف. ونحيط علما بأعمال الوساطة التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، فضلا عن البلدان المجاورة. ونحيط علما كذلك بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في نهاية الأسبوع بشأن وقف إطلاق النار الذي سيسمح بأن يكون القتال العام في العاصمة السودانية أقل حدة. ومع ذلك، فإنه لن يوقف القتال تماما.

وينبغي إتاحة الحيز والوقت اللازمين للأطراف الفاعلة الإقليمية. ومن المهم ألا نكرر تجربة ليبيا، حيث استبعدت الجهود السياسية الأفريقية بغطرسية، وأدى استخدام الدول الغربية للقوة إلى إحداث فوضى في البلد وزعزعة استقرار نصف القارة. ومن المهم أن يتصرف كل الوسطاء بطريقة موحدة من أجل تهدئة الأوضاع بمعزل عن مصالحهم الوطنية المحتملة.

ونؤيد تماما الزملاء الذين تكلموا اليوم عن الطابع غير المقبول لأي تدخل خارجي في الشؤون السيادية للسودان من شأنه أن يصب الزيت على النار. فمثل هذا التدخل يمكن أن يحيل البلد إلى منصة للعروض الجيوسياسية، ولا سيما تلك الاستفزازات التي تقوم بها وسائل الإعلام الغربية في الوقت الحالي.

ونحن على ثقة من أن مواطني السودان يستطيعون، بل عليهم أن يحلوا مشاكلهم الداخلية بأنفسهم. وهم قادرون تماما على أن يفعلوا ذلك وأن يقرروا من هو الصديق ومن غير ذلك. وندعو الأطراف المتنازعة

وقوات الدعم السريع. ونحن نتابع التطورات عن كثب. فالحالة الإنسانية تتدهور، وهناك نقص في الأغذية والأدوية في العديد من مناطق البلد. والهجمات على موظفي البعثات الدبلوماسية وممثلي المنظمات الدولية المعتمدة في الخرطوم تثير القلق بشكل خاص. ونحن نتفق على أن المهمة ذات الأهمية اليوم هي القيام بعمليات الإجلاء من مناطق القتال. ونشدد على أن موظفي الأمم المتحدة والرعايا الغربيين ليسوا الوحيدين المعرضين للخطر في الخرطوم، بل أيضا غيرهم من الأجانب والسودانيين أنفسهم، ومشاكلهم تستحق اهتماما مماثلا. ونرحب بجهود جميع القوات السودانية التي تعمل على ضمان الإجلاء الآمن للأشخاص الذين يرغبون في مغادرة البلد وبالنهج المسؤول الذي أبدته الدول المجاورة للسودان، في دعمها لهذه العملية.

ولا بد من الإشارة إلى أن الأزمة الراهنة في السودان تعزى بدرجة كبيرة إلى التدخل الخارجي في شؤونه السيادية ومحاولات الانخراط في الهندسة السياسية وفرض صيغ ديمقراطية على البلد. إن الوضع السياسي في السودان كان صعبا منذ البداية. فالقوى السياسية السودانية مقسمة، وتعاونها كان يتم تحت ضغط هائل بسبب عوامل تاريخية وإثنية واقتصادية وغيرها. وينطبق هذا أيضا على العلاقة بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع.

وإصلاح القطاع الأمني في البلد من أكثر المسائل تعقيدا، ويتطلب مزيدا من الاهتمام وعملية تفاوض مضيئة. ولكن لوحظ أن العديد من اللاعبين الخارجيين أجبروا على عملية مصطنعة لنقل السلطة إلى القوى المدنية وفرضوا عددا كبيرا من القرارات التي لم تقبلها قطاعات واسعة من السكان.

وهللت مجموعة من البلدان لاتفاقية الإطار السياسي للسودان في 5 كانون الأول/ديسمبر 2022، لكنها لم تتحول إلى منصة شاملة لمختلف القوى السودانية. فقد جرى استبعاد العديد من الشخصيات ذات النقل السياسي من هذه الصيغة، مما جعل من غير المرجح أن تعزز حلا شاملا.

وتقديم المساعدة الدولية التي تمس الحاجة إليها للبلد يرتبط ارتباطا مباشرا بنقل السلطة إلى حكومة مدنية. ونتيجة لذلك، أدى

الفنية لعملية الإدماج الكامل لقوات الدعم السريع في الجيش السوداني، على النحو الذي يضمن بناء جيش وطني واحد يتسم بالاحترافية ووحدة القيادة والإمرة والسيطرة، وتعزيز عقيدته العسكرية وفقاً للتقاليد المهنية الراسخة للجيش السوداني، والتي تراكمت على مدى أكثر من قرن من الزمان، المعروف بالاحترافية والتوجيه المعنوي والانضباط المهني.

وإزاء هذا التمرد وانطلاقاً من واجبها الدستوري والوطني والأخلاقي لحماية الأمن القومي للبلد وتأمين سلامة أراضيها وسيادتها واستقراره، تقوم القوات المسلحة بالدفاع عن الوضع القائم الذي أفرزته الثورة في السياق الانتقالي المعترف به دولياً وإقليمياً، وحماية سيادة الدولة، حيث يتم التعامل مع هذا التمرد بما يضمن إعادة الأمور إلى نصابها، ويكفل سلامة المدنيين وأمن واستقرار البلد ووقف ازدواجية المظهر العسكري والأمني. ومن المعروف أن الدولة الحديثة تتوحد فيها القوات المسلحة تحت كيان حكومي ودستوري واحد، هو الجيش النظامي. وقد التزمت القوات المسلحة السودانية أثناء قيامها بذلك باستراتيجية قتالية تهدف إلى تقليل الخسائر وسط المدنيين والأضرار التي تلحق بالمتلكات الخاصة والعامة، من أجل إنهاء سيطرة الوحدات المتقلبة من الدعم السريع على المواقع الحكومية والمنازل والمباني الخاصة التي سيطرت أو استولت عليها. لقد أصدر السيد رئيس مجلس السيادة الانتقالي والقائد العام للقوات المسلحة قراراً بحل قوات الدعم السريع وإعلانها قوة متمردة على الدولة، كما أعلن عن دمج بعض وحداتها مثل حرس الحدود في القوات المسلحة. ولا يزال الباب مفتوحاً لعناصر وأفراد القوة المتمردة لإلقاء السلاح والاندماج في الجيش السوداني وفقاً للشروط المعروفة في هذه الحالات.

وسعياً للتعامل مع الإفرازات الناجمة عن هذه الأزمة، استجابت القيادة السودانية لمناشدة الأمين العام للأمم المتحدة للالتزام بهدنة مدتها ثلاثة أيام تماشياً مع روحانية شهر رمضان المبارك وعيد الفطر، بغية ضمان المرور والإخلاء الآمنين للمدنيين والبعثات الدبلوماسية والموظفين العاملين بالمنظمات الإقليمية والدولية وإجلاء الجرحى والعالقين. وقد التزمت القوات المسلحة السودانية بالهدنة رغم الخروقات من الطرف الآخر. فقد ظلت وزارة الخارجية تتلقى، منذ أول يوم في المواجهات

إلى إبداء الإرادة السياسية واتخاذ خطوات فورية لوقف الأعمال العدائية. ونحن نعتبر أن أي خلاف يمكن أن يحل على طاولة المفاوضات.

في الختام، نود أن نعيد التأكيد على استعداد الاتحاد الروسي الثابت لمواصلة تقديم المساعدة إلى السودان الصديق للتغلب على الصعوبات الحالية بنجاح، والعودة إلى طريق السلام والتنمية المستدامة.

أستأنف الآن مهامه كرئيسة للمجلس.

أعطي الكلمة لممثل السودان.

السيد محمد (السودان): أشكر الأمين العام، السيد غوتيريش، على إحاطته الإعلامية وجهوده لإحلال السلام في السودان. كما أشكر الممثل الخاص للأمين العام فولكر بيرتس على إحاطته، والأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية، والمراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي، والمبعوث الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. كما أقدم بخالص التعازي في من قتلوا من الموظفين الدوليين، وكذلك في وفاة الملحق الإداري المصري.

السيدة الرئيسة، أقدم إليك بالتهنئة على تولي بلدكم رئاسة مجلس الأمن لشهر نيسان/أبريل، ونشيد بالبراعة التي اتسمت بها إدارتكم لجدول أعمال المجلس خلال الشهر.

واسمحوا لي أن أضعكم في السياق الصحيح للأحداث التي تجري في السودان بناء على الموقف الرسمي لحكومة السودان. إن هذه الأحداث المؤسفة، التي بدأت في 15 نيسان/أبريل، نجمت عن تمرد قوات الدعم السريع على القوات المسلحة السودانية في عدد من المواقع في العاصمة وبعض المدن الأخرى، في محاولة للاستيلاء على السلطة بانقلاب عسكري عبر هجمات منسقة بادرت بها القوات المتمردة على مقر سكن رئيس مجلس السيادة الانتقالي وعلى مقر القيادة العامة للجيش السوداني ومطار الخرطوم الدولي ومنشآت أخرى حيوية واستراتيجية. حدث ذلك الهجوم في نفس يوم الاجتماع المقرر بين رئيس مجلس السيادة الانتقالي والقائد العام للجيش، وقائد قوات الدعم السريع المتمردة، وهو اجتماع كان يهدف لمناقشة الترتيبات

الرعايا المراد إجلاؤهم وتوفير الرعاية والحماية لهم حتى وصولهم إلى مدن ومناطق أخرى أكثر أمنا داخل السودان أو نقلهم جواً إلى خارج البلد. وقد أشاد بذلك الأمين العام للأمم المتحدة في تصريحات منسوبة له يوم أمس الاثنين قائلاً إن عملية الإجلاء لم تشهد أي حادث.

ونشير إلى أن عمليات الإخلاء الناجحة التي نسقتها القوات شملت الدول التالية: المملكة العربية السعودية، الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، اليابان، الأردن، مصر، الكويت، قطر، إسبانيا، إيطاليا، المملكة المتحدة، ألمانيا، بنغلاديش، ليبيا، باكستان، فرنسا، ماليزيا، إندونيسيا، سنغافورة، لبنان، كندا، هولندا، جيبوتي، الهند، كوريا الجنوبية، المجر، الدانمرك، بلجيكا، تونس، سويسرا، النمسا، المغرب، الجزائر. وأجلى بعض رعايا الأرجنتين وكولومبيا وأيرلندا والبرتغال وفنزويلا والمكسيك وتركيا وفلسطين والعراق وسورية من المقيمين، بينما يستعد مواطنو نيجيريا وغانا وكينيا لمغادرة السودان. وقد بلغت عملية الإجلاء مستوى الدولية، شاهدة لكفاءة القوات المسلحة السودانية في الإشراف على سير العمليات تحت وطأة المهددات الأمنية المعروفة.

وإذ نعرب عن تقديرنا لجهود الدول الشقيقة والصديقة والمنظمات الإقليمية الرامية للمساعدة في تهدئة الأحوال في السودان، لا سيما مساعي الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية، فإننا نود أن نؤكد أن هذا الأمر شأن داخلي ينبغي أن يُترك للسودانيين لإيجاد الحلول المطلوبة فيما بينهم بعيداً عن التدخلات الدولية السالبة. ولذلك نشعر بالقلق الشديد من إصرار بعض أعضاء مجلس الأمن على تحريك سلسلة من جلسات المجلس في صيغة غير ضرورية خدمة لمخططات وطنية تخص هذه البلدان ولا علاقة لها بمصالح الشعب السوداني. إن السودان لن يقبل الضغوط السالبة التي تمارسها بعض الدول من أعضاء هذا المجلس. وقد دعا الاتحاد الأفريقي، وهو المنظمة التي تمثل القارة الأفريقية، بوضوح إلى عدم التدخل الخارجي في هذا الشأن الداخلي. ويعمل السودان بشكل وثيق مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي لتفعيل المساعي الحميدة عندما تسمح الأحوال في مطار الخرطوم،

وخلال فترة الهدنة، العديد من البلاغات من البعثات الدبلوماسية ومنظمات الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى المعتمدة لدى جمهورية السودان تفيد بتعرض مقارها وسكن منسوبيها إلى الاقتحام والتعدي والسفراء والدبلوماسيين والموظفين للترويع من قبل قوات الدعم السريع المتمردة، وهي أعمال تتنافى مع الأعراف والقانون الدولي الإنساني.

وحرصاً من وزارة الخارجية السودانية على أمن هذه البعثات الدبلوماسية وسلامتها واتساقاً مع واجبها المناط بها، فقد قامت على الفور بإبلاغ جهات الاختصاص بالدولة بهذه التعديات، فسارعت تلك الجهات بدورها إلى تعزيز الحراسات على هذه المقار الدبلوماسية في ظل الظروف التي تمر بها البلد. بيد أن التحركات التي تقوم بها القوات المتمردة عبر تعدياتها بالأسلحة المتنوعة وسط الأحياء السكنية والأماكن المدنية والاعتداء على المواطنين ونهب وسلب ممتلكاتهم قد شكّلت، ولا تزال تشكّل، تهديداً مستمراً للأمن والسلامة العامة بشكل عام. هذا علاوة على أنها تضع مقار وموظفي البعثات الدبلوماسية والمنظمات الدولية والإقليمية في خطر محقق. وتعتدي هذه القوات المتمردة على مقار سلطات إنفاذ القانون وتطلق سراح نزلاء السجون والمحتجزين، وبعضهم محكوم عليه في جرائم خطيرة مثل الإرهاب والاتجار بالبشر والقتل، بما يشكّل تهديداً للأمن العام ويوضح حالة عدم الانضباط التي وصلت لها القوات وفقدانها للقيادة والسيطرة. وندعو جميع الدول المحبة لأمن واستقرار وسلام السودان لإدانة هذه القوات المتمردة بسبب انتشارها واستمرارها في القتال في المدن والمناطق السكنية الأهلة، الأمر الذي يؤدي إلى تعريض المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، للخطر.

ونفيد بأن السيد رئيس مجلس السيادة الانتقالي والقائد العام للجيش، الفريق أول ركن عبد الفتاح البرهان، كان قد تلقى اتصالات من رؤساء عدد من الدول لطلب تسهيل وضمان تأمين إجلاء رعاياها وبعثاتها الدبلوماسية من البلد. وقد وافق سيادته على تقديم المساعدة اللازمة لتأمين ذلك لمختلف الدول. فقام عدد من البعثات الدبلوماسية والمنظمات الراغبة بعملية الإجلاء المطلوبة للمئات من منسوبيها، وقد تعاونت معها السلطات السودانية عبر منح التصاريح اللازمة وتأمين

السودان، فالواجب أن نعمل على احتواء الأوضاع الراهنة بإعطاء السودان الفرصة للتعامل مع المساعي الإقليمية مثل منظمة الإيغاد والاتحاد الأفريقي والجامعة العربية في سعيهم الحثيث إلى المساهمة في إيجاد حل للنزاع القائم. وأرجو أن أشير إلى أن السودان، وفي خضم التداعيات التي انهالت عليه وشدة الوطأة ومواقف بعض الدول، أفلح في الحصول على 157 من أصل 195 صوتاً في انتخابات مجلس حقوق الإنسان ما يعني فعلياً انتهاء القطيعة الدولية مع المجتمع الدولي. وأناشد المجلس إحداث التوازن بين وضعية السودان الحالية والتي لا يمكن وصفها بالحرب الأهلية ولا بالعداثات الواسعة النطاق وأن يعتبر التزامه بالهدنة الإنسانية المتجددة والممددة، مع التزام القوات المسلحة بإدارة عمليات الإخلاء لكل طواقم الدبلوماسيين المعتمدين والموظفين الدوليين التابعين للأمم المتحدة، وبين مسؤولية مجلس الأمن المعروفة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وينوب عنه في تلك الحالة مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي والإيغاد، ولها أيضاً مدخلاتها الخاصة بحل النزاعات، وفق ما نص عليه الميثاق من دور للمنظمات الإقليمية في هذا المجال، لا سيما اعتماد الاتحاد الأفريقي لمبدأ الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية.

وينبغي إعطاء السودان الفرصة في تجديد الأمل بالتعاون مع الوسائط الإقليمية حتى لا يدفع السودان للتعاطي مع مهددات أمنه القومي الطارئة في قطيعة تسعى بعض الأطراف لفرضها. وهو يفضل الارتباط التفاعلي والإيجابي مع محفل الأمم المتحدة. وهذا أيضاً يعزز مقدرة السودان على التكيف والتأؤم حتى في أحلك الظروف. ما كانت الأحداث الحالية لتقع لو أوفى المجتمع الدولي بتعهداته في توفير الدعم المالي لإنجاز عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في دارفور، إذ كانت ستوفر مثلاً عملياً للاقتداء به. إن قصوراً رؤيويّاً قد لازم عملية بناء السلام وكانت هناك جهات تريد إقحام عملية الإدماج بمدخلات بعيدة عن إشراك القوات المسلحة بموجب مبدأ الملكية الوطنية لإيجاد مدخلاتها المستقاة من تراث الجيش السوداني ومساهماته المعروفة في عمليات حفظ السلام منذ الستينيات من القرن الماضي ضمن بعثات الأمم المتحدة.

الذي تضرر نتيجة لهجمات متكررة عليه تشنها القوات المتمردة. إن السودان يؤمن بمبدأ "الحلول الأفريقية للتحديات الأفريقية"، وهو المبدأ الذي يتماشى مع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. ويجب على مجلس الأمن أن يصون هذه النصوص من الميثاق ويحترم النطاق الإقليمي السيادي للمنظمات الإقليمية ويمنح السودان ودول جواره الإقليمي الريادة في التعاطي مع الأوضاع الراهنة.

إن السودان مرتبط بشكل إيجابي وعلى أعلى المستويات بالدور الذي يضطلع به السيد الأمين العام وما يبذله من مساعٍ حميدة من منطلق نزاهته وحياده وخبرته السياسية المتميزة في عقد صفقات السلام عند نشوب النزاعات المسلحة. وأدعو المجلس أن ينتهج نهجه المتمثل في دراسة الأسباب الكامنة وراء نشوب النزاعات، وفاء لطلب المؤسسين الأوائل للأمم المتحدة. وفي هذا السياق، يلتزم السودان بإنفاذ مسار الانتقال السياسي والتمسك بالحوار والتفكير بوقف الأعمال العدائية والاستجابة الإيجابية لمساعي الوساطة الإقليمية. ولذلك نأمل أن يواءم دور مجلس الأمن حتى لا تشكل مدخلاته إعاقة لمساعي الأمين العام الحميدة.

لقد ظل السودان مدرجا في جدول أعمال مجلس الأمن طوال الثمانية عشر عاما الماضية. وقد بذلنا جهداً جهيداً ليكون ارتباطنا بالمجلس أكثر إيجابية من ذي قبل، بما في ذلك عن طريق حضور اجتماعات المحكمة الجنائية الدولية بعد أن كانت مقاطعة. وسعينا في الحد من تصنيف السودان في إطار الفصل السابع من الميثاق من خلال إنهاء الجزاءات. وتقتضي الحكمة الأممية ألا يضام السودان بمزيد من القرارات. ولذلك أناشد المجلس بالحرص على استمرارية التعاطي الإيجابي للسودان مع مكوناته، إلى جانب إيضاح ما يدور في السودان وفق مدخل راشد تبرز سردياته قضية السودان.

وهو لا يزال قيد الإدراج المستمر والأسر المتناول. إنه يملك القدرة على الإقناع للدفاع عن مصالحه الوطنية من واقع التكيف مع ديناميكية المجلس ووضعيته المنشطرة الراهنة، حيث خاطبناكم بعدم جدوى القطيعة التي فرضت عقب 25 تشرين الأول/أكتوبر 2021. ونشكر أن المنظومة الدولية بدأت بالتعاطي الإيجابي مع

الإحاطات على إحاطاتهم، السيدة جويس مسويا وأختي العزيزة السفيرة فاطمة خياري. كما أشكر كلمات العزاء التي وُجّهت في وفاة الملحق الإداري المصري في سفارتنا بالخرطوم.

بداية، تعرب مصر عن تضامنها التام والكامل مع الشعب السوداني الشقيق في أزيمته الحالية التي تُفاقم من الأزمات المركبة والمتتالية التي عانى منها السودان على مدار سنوات عدة. وتؤكد مصر استعدادها الدائم لتقديم كافة أوجه الدعم للخروج من الأزمة الراهنة والعودة بالسودان إلى مسار التهدئة والحوار السلمي، حقناً لدماء الشعب السوداني الشقيق. كما تعرب مصر عن بالغ أسفها لسقوط ما يتجاوز المئات من الضحايا والمصابين جراء الاشتباكات المسلحة في السودان، وأكثرهم من المدنيين من الشعب السوداني الشقيق. إن استمرار المواجهات المسلحة والخرق المتكرر لإعلانات وقف إطلاق النار مدعاة للقلق العميق، حيث يُعرض ذلك حياة المدنيين السودانيين ومواطني الدول الأجنبية المقيمين في السودان للخطر ويؤدي إلى تدهور متسارع للأوضاع المعيشية الصعبة في السودان.

وإذ تعرب مصر عن أملها في أن يتم الالتزام الكامل بوقف إطلاق النار المعلن منذ أمس وأن يتسم بالاستدامة والاستمرارية، فإنها تؤكد أهمية السعي الحثيث لإعلاء صوت الحكمة ووقف العدائيات واللجوء إلى الحوار لحل الخلافات التي ساهمت في اندلاع الاشتباكات. ومن هذا المنطلق، شاركت مصر في 20 نيسان/أبريل الحالي في الاجتماع الخاص الدولي الذي عقدته مفوضية الاتحاد الأفريقي حول الوضع في السودان وانضمت إلى البيان الختامي الصادر عنه، إلى جانب الاتصالات المكثفة التي تجريها مصر مع كافة الأطراف الفاعلة الدولية والإقليمية، على مستوى مسؤولي الدول والمنظمات، للتباحث حول سبل الخروج من الأزمة الحالية. وميدانياً، تتعاون مصر مع العديد من الدول لإتمام إجلاء الرعايا المصريين والأجانب المقيمين في السودان. كما تود التنويه في هذا الخصوص باستجابة السلطات السودانية وتعاونها الفعال لتيسير إجلاء الرعايا المصريين والأجانب، وذلك على الرغم من صعوبة ودقة الوضع الأمني. كما تحيي الأمم المتحدة وبعثة الأمم

تأثر الوضع الإنساني في بعض مدن السودان بسبب الاشتباكات. وأدت هذه الاشتباكات إلى انتقال عدد كبير من المدنيين من مناطقهم إلى مدن ومناطق أخرى داخل السودان أكثر أمناً. وقد أفرزت الاشتباكات تدهوراً في الظروف المعيشية بشكل عام، حيث تعاني المناطق المتأثرة من شح في الموارد الغذائية وانعدام الأمان بسبب تعديات القوات المتمردة ونقص في الرعاية الصحية والكهرباء والمياه الصالحة للشرب. حالياً، ومع التزام الحكومة بهدنة مدتها ثلاثة أيام أخرى، تعمل السلطات المختصة في السودان بجهود حثيثة للتصدي لتحسين الوضع الإنساني عبر توفير المساعدات للمتضررين وإعادة وتحسين الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والكهرباء والمياه الصالحة للشرب وتعزيز الأمن. وفي هذه السانحة، أود أن أشكر الدول الصديقة والشقيقة التي بادرت بتقديم المساعدات الإنسانية للشعب السوداني عبر التواصل الثنائي مع الجهات السودانية المختصة. وأخص بالشكر دولة الإمارات العربية المتحدة التي تبرعت بمبلغ 50 مليون دولار دعماً للعمليات الإنسانية.

ختاماً، لست بحاجة إلى دليل مادي لإثبات فداحة الخسائر والمعاناة التي أسفر عنها التمرد مع تبعاته الوخيمة. وبالرغم من ذلك، فإن السودان لا يزال دولة قائمة، متماسكة الوحدات، تضطلع بمهامها بشكل مسؤول، وأنه لم يعلن عن حالة الطوارئ في البلد. ولم تسفر الأحداث عن وضعية متعدية إقليمياً. وسوف يقهر السودان هذه الظروف القاسية، إذ من المؤمل أن ينحسر التقلت الناجم عن التمرد. ولذلك، نناشد المجلس تفهم الوضع الاستثنائي الطارئ الذي يستوجب إعطاء السودان الوقت والصبر على ذلك من أجل ابتكار الفرص المواتية لإحراز تقدم إيجابي يعيد السودان إلى وضعية أفضل ويجدد الأمل في إنعاش مطلوبات الثورة: حرية سلام وعدالة.

الرئيسة (تكلمت بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد محمود (مصر): شكرا السيدة الرئيسة. ونشكر الرئاسة الروسية للمجلس على عقد تلك الإحاطة الهامة. كما أعبر عن الشكر للسيد فولكر بيرتس، الممثل الخاص للأمين العام، وكل مقدمي

خامساً، لا يغيب عن أي من أطراف المجتمع الدولي ما يعانيه السودان منذ عقود من أوضاع اقتصادية متردية، وأن أحد النتائج المباشرة للنزاع الحالي هو تسارع وتيرة تدهور هذه الأوضاع، وما يضيفه ذلك من أعباء مضاعفة نتيجة انهيار البنى التحتية المحتمل. وإن كنا لا نستطيع قياس حجم ذلك في الوضع الراهن، ولكنه حتماً سيكون له تبعات شديدة السلبية على الأوضاع الاقتصادية والمعيشية والإنسانية للشعب السوداني الشقيق، وهو الأمر الذي يتعين التحسب له والتأهب للاستجابة السريعة لتداعياته من جانب المجتمع الدولي فور توفر الظروف الملائمة.

وختاماً، تؤكد مصر مجدداً على دعمها المستمر والثابت للسودان الشقيق، وسعيها الحثيث لتهدئة الأوضاع واستعادة الأمن والاستقرار. كما تؤكد على استعدادها الدائم للعمل مع كافة الأطراف والشركاء الدوليين لنزع فتيل الأزمة الراهنة في السودان في أقرب وقت ممكن.

الرئيسة (تكلمت بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل جيبوتي.

السيد دواله (جيبوتي) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثل الخاص ببرتس، والأمانة العامة المساعدة موسيا، وسعادة السيدة محمد، المراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي، على إحاطاتهم وإسهامهم القيم اليوم. يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن سفراء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) هنا في نيويورك. في ضوء التطورات الراهنة في السودان، تود مجموعة سفراء الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في نيويورك أن يذكر ما يلي.

تلاحظ المجموعة مع القلق النزاع الدائر في السودان، الذي أدى إلى وقوع خسائر في صفوف المدنيين وتدمير الممتلكات. ونحث قادة الأطراف على الاستجابة للدعوة إلى الوقف الفوري وغير المشروط للأعمال القتالية وتهدئة التوترات وإعطاء السلام فرصة تمشياً مع النتائج التي توصلت لها الجمعية الاستثنائية الأربعين لرؤساء دول وحكومات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، التي عقدت عبر الإنترنت يوم الأحد 16 نيسان/أبريل. وتشير المجموعة أيضاً إلى

المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان على جهودهما على كافة الأصعدة.

إن مصر، بما لديها من تاريخ وروابط متجذرة مع السودان، حريصة كل الحرص على حقن دماء الشعب السوداني الشقيق وعلى استعادة الاستقرار والهدوء وتشدد على أهمية الحفاظ على وحدة وسلامة الأراضي السودانية واستقلال وسيادة السودان على أراضيه، وهو الأمر الذي يمثل عمقاً استراتيجياً للأمن القومي المصري. وانطلاقاً من ذلك، فإن موقف مصر فيما يتعلق بالشأن السوداني والتطورات الميدانية الأخيرة ثابت وواضح، ويتلخص فيما يلي:

أولاً، تشدد مصر على ضرورة الوقف الفوري والعام والشامل لإطلاق النار وضمان الالتزام به، وبما لا يقتصر على الأغراض الإنسانية فقط، وذلك حقناً للدماء السودانية وحفاظاً على أمن وسلامة المدنيين ومقدرات الشعب السوداني الشقيق.

ثانياً، إن النزاع في السودان هو شأن داخلي خاص، وتحذر مصر في هذا الخصوص من أي تدخل خارجي في السودان أياً كانت طبيعته أو مصدره، بما من شأنه أن يؤجج الصراع، وبحيث نتجنب جميعاً، داخلياً في السودان وإقليمياً ودولياً، معاناة تكرار التجارب المزعزعة للاستقرار والسلم والأمن التي شهدناها ولا نزال نشهدها في دول أخرى في المنطقة، داخل أفريقيا وخارجها.

ثالثاً، تشدد مصر على وجوب الحفاظ على تماسك مؤسسات الدولة في السودان وعدم تعريضها لخطر الانهيار أو الانفراط، بما يخرج عن الإطار التقليدي المعهود لأي دولة وطنية حديثة.

رابعاً، تؤكد مصر حتمية العودة إلى الحوار السياسي في السودان. وتعرب عن أملها في أن تنتهي العمليات العسكرية في أقرب وقت تجنباً للانزلاق إلى وضع أمني أكثر سوءاً وأشد خطورة على السوان وشعبه الشقيق. ونلقي الضوء هنا على ضرورة أن تتسم أي عملية سياسية مستقبلية في السودان بالشمول وكل الحرص في تناول الملفات الشائكة والمتشابكة.

(تكلم بالفرنسية)

وأود أن أدلي ببضع ملاحظات بالنيابة عن بلدي، جيبوتي.

يشرف جيبوتي أن عملت كمحور رئيسي لإجلاء أفراد ورعايا البلدان الصديقة. ويسرنا أن نشهد إجراء تلك العمليات بفعالية. لقد تمت تعبئة وزارة خارجية جيبوتي والسلطات المختصة بشكل كامل وعملت بلا كلل لتقديم المساعدة إلى الأفرقة لضمان تنفيذ تلك العمليات في أفضل الظروف الممكنة.

وقلوبنا مع السودانيين الذين تأثروا سلبا بتدهور الحالة الأمنية في السودان، ولا سيما صعوبات الحصول على المياه والغذاء والكهرباء والدواء. ووفقا للتقارير التي استمعنا إليها اليوم، فإن الاحتياجات الإنسانية هائلة. ومع ذلك، نشعر بالتفاؤل لاستعداد الأمم المتحدة والشركاء الثنائيين والأطراف الفاعلة الإنسانية الأخرى لتلبية تلك الاحتياجات في الوقت المناسب وبطريقة منسقة.

ونود أن نعرب عن خالص تعازينا لأسر الضحايا الذين لقوا حتفهم، ونتمنى للمصابين الشفاء العاجل.

وتود جيبوتي أن تغتنم هذه الفرصة لتؤكد من جديد تضامنها الثابت مع شعب السودان. إن العلاقات بين شعبينا عريقة، وصلاتنا عزيزة، وأواصر صداقتنا لا يمكن كسرها. يجب إسكات البنادق فوراً واستئناف الحوار في أقرب وقت ممكن.

(تكلم بالإنكليزية)

إن فقدان روح واحدة أمر جلل؛ ووجود شخص واحد مشرد داخلها أمر جلل؛ ووجود لاجئ واحد أمر جلل.

الرئيسة (تكلمت بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل إثيوبيا.

السيد سابو (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): أنه بحضور أخي السفير إدريس محمد، الممثل الدائم لجمهورية السودان لدى الأمم المتحدة، وأشكره على بيانه الشامل. كما أعرب عن شكرنا للأمين العام على ملاحظاته، وللممثل الخاص فولكر على إحاطته من السودان. ونعرب

البيان الصادر عن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في جلسته 1449، المعقودة في 16 نيسان/أبريل، بشأن إحاطة عن الحالة في السودان.

وتشدد المجموعة على موقف الاتحاد الأفريقي من الحالة الراهنة في السودان فيما يتعلق بضرورة أن تتبنى الأطراف على وجه السرعة حلاً سلمياً وحواراً شاملاً للجميع لحل خلافاتها كوسيلة لتعزيز الاستقرار واحترام رغبات شعب السودان في استعادة الديمقراطية، والنظام الدستوري، وسيادة القانون، والحرية، ورفض أي تدخل خارجي في الشؤون الداخلية للسودان.

وتدعو المجموعة جميع الجهات الفاعلة والشركاء إلى دعم جهود الوساطة الإقليمية وتقديم أقصى قدر من الدعم لتسهيل زيارة ثلاثة رؤساء دول إلى الخرطوم، وهم الرئيس إسماعيل عمر غيله رئيس جيبوتي، والرئيس الكيني ويليام روتو، ورئيس جنوب السودان سلفا كير ميارديت. وهم مستعدون لبدء المحادثات بين الطرفين حالما تسمح الظروف الأمنية بذلك.

وترحب المجموعة بإعلان هدنة إنسانية لمدة ثلاثة أيام استجابة لنداء الأمين العام بمناسبة عيد الفطر. وترحب كذلك بوقف إطلاق النار لمدة 72 ساعة في جميع أنحاء البلد الذي توسطت فيه الولايات المتحدة، والذي بدأ منتصف ليل أمس، للسماح بوصول المساعدات الإنسانية من دون عوائق إلى السكان المدنيين. ونأمل أن تلتزم الأطراف بوقف إطلاق النار وأن تعمل بحسن نية مع الوسطاء للتفاوض وإبرام وقف دائم لإطلاق النار في أقرب وقت ممكن.

وتكرر المجموعة تأكيد التزامها بتسوية الحالة في السودان في إطار مبدأ الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية. ونحث مجلس الأمن على تشجيع جهود الوساطة الإقليمية والقارية وتقديم الدعم الكافي لها. وفي هذه الأوقات العصيبة، تؤكد المجموعة تضامنها مع الشعب السوداني وتؤكد من جديد دعمها لسلامة أراضي السودان وسيادته واستقلاله السياسي.

فيما يتعلق بتسوية الأزمة، نشيد بأشقائنا السودانيين على ترتيبات وقف إطلاق النار البناءة التي توصلوا إليها حتى الآن وبالشركاء الذين شاركوا في تيسيرها. ونشجعهم على استخدام فترة الهدنة كبداية للعودة إلى الحوار، استجابة لنداء شعب السودان من أجل السلام والاستقرار. ونطلب إلى المجلس أن يتحلى بالصبر والحكمة دعماً للجهود التي يقودها الاتحاد الأفريقي. لقد نال السودان أكثر من نصيبه العادل من الجزاءات والضغط، وهو الآن بحاجة إلى كل دعم بناء ممكن من جميع أصدقائه وشركائه.

أخيراً، نطلب إلى المجتمع الدولي أن يتجنب التدخل الخارجي غير المبرر وأن يتضامن مع السودان، مع احترام سيادة البلد وسلامته الإقليمية.

الرئيسة (تكلمت بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب السودان.

السيد مالوال (جنوب السودان) (تكلم بالإنكليزية): أولاً، أود أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، على تولي بلدكم رئاسة المجلس لشهر نيسان/أبريل. ونود أن نشكر الأمين العام على ملاحظاته بشأن الأزمة في السودان وأن نعرب عن تقديرنا لمقدمي الإحاطات على بياناتهم المفيدة والزاهرة بالمعلومات. ونتقدم بتعازينا إلى أسر أكثر من 400 سوداني من ضحايا الأزمة وإلى ذوي الموظفين الدوليين الذين فقدوا أرواحهم أثناء أداء واجبهم.

نشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد جلسة اليوم التي جاءت في الوقت المناسب بشأن الأزمة المؤسفة في السودان. إن جنوب السودان، البلد الذي يشترك في أطول حدود مع السودان، وهي الحدود التي لم يُرسم الجزء الأكبر منها بالكامل، سيتأثر بالأحداث في السودان بشكل مباشر وسلب. ويقدر أن حوالي مليونين من مواطني جنوب السودان يعيشون في السودان، وقد تأثروا سلباً منذ اندلاع الأزمة. وفتح جنوب السودان أبوابه لأولئك الفارين من الأزمة الذين تمكنوا من الوصول إلى الحدود. وحتى يوم أمس، استقبلنا قرابة 10 000 شخص، بمن فيهم رعايا بلدان أخرى. وقد جرى اتصال البعض ببلدانهم ووصلوا إلى ديارهم

عن تقديرنا لجهودهم في الميدان ونتمنى له كل التوفيق في مساعيه. كما أشكر سعادة السفيرة فاطمة محمد، المراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، والسيدة مسويا، الأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية، على إحاطتهما.

إن السودان الشقيق يواجه تحدياً أمنياً خطيراً. وفي هذه الأوقات العصيبة، تتضامن إثيوبيا مع السودان وشعبه. وأود أن أؤكد من جديد ثقة حكومة إثيوبيا في حكمة الشعب السوداني للتغلب على هذا التحدي، ملتزماً درب خطاه ترافقه المنظمات الإقليمية ذات الصلة - الاتحاد الأفريقي - والجماعة الاقتصادية الإقليمية - الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

تشارك قيادة حكومة إثيوبيا مشاركة كاملة في دعم الجهود الرامية إلى إعادة السودان لحالة الاستقرار. وأكرر الدعوة التي وجهها دولة السيد أبي أحمد، رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية، إلى إخواننا وأخواتنا في السودان لتبني الحوار لحل خلافاتهم. وينبغي أن تستمر العملية السياسية التي يملك السودانيون زمامها وتيسرها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في توفير المنبر اللازم لحل جميع الخلافات.

ونود كذلك أن نشدد على ضرورة تجنب انتشار المبادرات التي يمكن أن تقوض الملكية السودانية لزمam الأمور وقيادة الاتحاد الأفريقي لتيسير العملية. تلك حالة واضحة نصر فيها بقوة على دعم المجتمع الدولي لإيجاد حل أفريقي لمشكلة أفريقية.

وعلى الرغم من العواقب المزعزعة المعتادة للنزاعات، فإن شعب السودان العظيم معروف بسخائه وطيبته. وإلى جانب الروابط الشعبية والثقافية العميقة بيننا، ترتبط إثيوبيا والسودان بعلاقات تجارية واقتصادية واسعة النطاق. وحركة أبناء شعبينا عبر حدودنا هادئة. ونواجه أوقات اليسر والتحديات معاً، بروح أخوة حقيقية. ونحن واثقون من أن المواطنين الإثيوبيين الموجودين حالياً في السودان سيُعاملون بدمائة الخلق السودانية المعتادة وأن سلامتهم ستكون مكفولة في هذه الظروف الصعبة. وستواصل إثيوبيا، من جانبها، توفير الأمان وكل الدعم اللازم لأشقائنا وشقيقتنا السودانيين المحتاجين نتيجة للحالة.

السيد الواصل (المملكة العربية السعودية): تُعقد هذه الجلسة في ظروف حرجة للغاية يمر بها الشعب السوداني الشقيق والمنطقة بأسرها. فمنذ اندلاع الصراع في 15 نيسان/أبريل، والمملكة العربية السعودية تتابع سير الأحداث في جمهورية السودان ببالغ الأسى والقلق وتعرب عن أسفها الشديد لما آلت إليه الأحداث في السودان الشقيق وتتقدم في هذا الإطار بخالص العزاء لذوي جميع الضحايا الذي سقطوا خلال الاشتباكات الأخيرة، كما تتقدم بخالص العزاء لجمهورية مصر العربية الشقيقة في وفاة مساعد الملحق الإداري في سفارة جمهورية مصر بالخرطوم، وهو في طريقه لمقر السفارة لمتابعة مهام إجلاء المواطنين المصريين.

إن المملكة العربية السعودية تجدد دعوتها إلى سرعة وقف العمليات العسكرية والتخلي بأقصى درجات ضبط النفس وتجنب التصعيد وتغليب مصلحة الشعب السوداني الشقيق بالحفاظ على مكتسباته ومقدراته والعودة إلى الاتفاق الإطاري الهادف للوصول إلى إعلان سياسي يحقق الأمن والاستقرار والازدهار للسودان وشعبه الشقيق. كما يؤكد بلدي على أهمية الالتزام بالهدنة القائمة وحماية المدنيين والبعثات الدبلوماسية وتوفير الممرات الآمنة للعاملين في المجال الإنساني مع ضرورة تيسير تأمين عمليات الإجلاء للمدنيين.

والمملكة حاليا منخرطة مع كافة الشركاء الدوليين والإقليميين لتثبيت الهدنة في السودان بهدف تهيئة الأجواء لعودة الحوار السياسي بين الأطراف المعنية والتوصل إلى وقف إطلاق النار في كافة أرجاء السودان، علماً بأن جهود الوساطة ما زالت مستمرة بدعم سمو وزير الخارجية الذي يجري محادثات متواصلة مع كافة الأطراف السودانية والإقليمية والدولية.

استجابت حكومة بلدي لطلبات الإجلاء على أكمل وجه. فقد قامت القوات البحرية الملكية السعودية، بإسناد من مختلف أفرع القوات المسلحة، بعمل نوعي تمثل في القيام بأول عمليات الإجلاء من جمهورية السودان منذ اندلاع الأزمة، إذ تم إجلاء المئات من المواطنين السعوديين ومن رعايا الدول الشقيقة والصديقة، من بينهم

بأمان. ولذلك، ندعو جميع جيران السودان إلى فتح حدودهم أمام الفارين من مناطق النزاع، إظهاراً للإنسانية وحسن النية بروح أوبونتو. وجنوب السودان مستعد أيضاً لاستضافة أي منظمة دولية أو وكالة تابعة للأمم المتحدة قد تفكر في الانتقال من السودان بصورة مؤقتة.

ومنذ اندلاع الاشتباكات بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، دعا الرئيس سلفا كير ميارديت، أولاً، إلى وقف فوري لإطلاق النار ووقف الأعمال القتالية بين الطرفين والعودة إلى عملية التفاوض التي كانت جارية في السابق. وهو مستمر في التواصل مع الجانبين من خلال مكالمات هاتفية يومية مع كل من الفريق أول عبد الفتاح البرهان، رئيس السودان ورئيس المجلس السيادي، والفريق أول محمد حمدان دقلو، نائب رئيس المجلس السيادي ورئيس قوات الدعم السريع.

ثانياً، دعا الرئيس إلى فتح ممرات إنسانية للراغبين في مغادرة الخرطوم وأي مناطق أخرى غير آمنة في السودان والسماح بوصول الإمدادات الإنسانية إلى المحاصرين أو المحتاجين إلى المساعدة المنفذة للحياة.

ثالثاً، طلب السماح لقادة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) بالسفر إلى الخرطوم والاجتماع مع جميع أصحاب المصلحة بغية التمكين من العودة في نهاية المطاف إلى طاولة المفاوضات ليتسنى الانتهاء مما بدأتها الآلية الثلاثية المشكلة من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

أخيراً، ندعو الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأخرى والمجتمع الدولي بشكل عام إلى دعم مبادرة هيئة الإيغاد في معالجة الأزمة والسماح للأطراف بالعودة إلى المفاوضات تحت إشراف وفد الهيئة الرفيع المستوى، بقيادة جنوب السودان، والذي يضم في عضويته جيبوتي وكينيا. وأي نهج متعددة الأوجه ستُعقد العملية وتزيد الحالة سوءاً.

الرئيسة (تكلمت بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل المملكة العربية السعودية.

الميدان ونود أن نعرب عن تعازينا في وفاة أولئك الذين فقدوا أرواحهم في الخدمة. ولذلك، ندعو جميع الأطراف المعنية إلى كفالة المرور السلس للأشخاص حتى يصلوا إلى أماكن آمنة دون عوائق.

يوفر وقف إطلاق النار المؤقت للإجلاء إغاثة قصيرة الأجل، بيد أن شعب السودان بحاجة إلى حل دائم للتحديات الراهنة. كما أنه يوفر فترة لالتقاط الأنفاس ولكنه لا يضمن تحقيق السلام الدائم لأبناء الشعب السوداني الذين ما فتئوا يتكبدون المشاق جراء اندلاع النزاعات على فترات مختلفة من تاريخ بلدهم.

ونظّل ملتزمين بدعم العمل الذي تضطلع به قيادات الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وما تبذله جامعة الدول العربية من جهود من أجل تحقيق السلام. ونعرب عن تقديرنا للجهود التي يبذلها الأمين العام وفريقه في العمل مع الهيئات الإقليمية وندعو جميع شركائنا الدوليين إلى العمل معهم ومع القادة السودانيين لإيجاد حل سياسي.

إن تدمير الممتلكات وقتل الأبرياء وتجاهل نداءات المنظمات الإقليمية والمجتمع الدولي لوقف القتال يتعارض مع رؤية الاتحاد الأفريقي في التطلع إلى إسكات البنادق في قارتنا. وندعو جميع الأطراف المعنية إلى الكف عن الأعمال والتصريحات التي من شأنها أن تؤدي إلى تفاقم النزاع. ونقف متضامنين مع شعب السودان في سعيهم إلى تحقيق السلام الدائم في بلدهم.

الرئيسة (تكلمت بالروسية): لم يعد هناك متكلمون مدرجون في قائمة المتكلمين. أدعو أعضاء المجلس الآن إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رُفِعَت الجلسة الساعة 20/55

دبلوماسيون ومسؤولون دوليون مع توفير كامل الاحتياجات الأساسية للراعايا الأجانب، تمهيداً لتسهيل مغادرتهم إلى بلدانهم. وتضمن، في هذا الشأن، حكومة المملكة تعاون الأطراف السودانية في تسهيل عملية الإجلاء وتتوه أيضاً بالجهود المبذولة لتأمين الممرات وتيسير عمليات الإجلاء للمدنيين.

الرئيسة (تكلمت بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة جنوب أفريقيا.

السيدة جويني (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة لمناقشة النزاع في السودان. وأود أن أشكر الأمين العام؛ والسفيرة فاطمة محمد، التي تكلمت باسم رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي؛ والممثل الخاص للأمين العام فولكر بيرتس والأمانة العامة للمساعدة جويس مسويا على مشاظرتنا وجهات نظرهم.

مر أكثر من 10 أيام منذ بدء القتال بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع. وتسبب القتال في ألم ومعاناة لا توصفان للشعب السوداني والراعايا الأجانب الذين وجدوا أنفسهم عالقين في خضم هذه الحالة غير المحتملة.

وتحت جنوب أفريقيا الطرفين المتحاربين على الاستجابة للنداءات الداعية إلى وقف إطلاق النار واستغلال ما يتيح ذلك من وقت لتهيئة الظروف المؤاتية لإجراء حوار دبلوماسي بغية حل خلافاتهما. فلن يكون هناك منتصر في هذا النزاع. وينبغي أن ندين جميعاً مقتل أكثر من 470 شخصاً وإصابة نحو 3 500 آخرين.

ونشيد بالرجال والنساء الشجعان الذين يواصلون العمل بلا كلل لإجلاء الراعايا الأجانب من مناطق النزاع وإيصالهم إلى بر الأمان في البلدان المجاورة. وبالمثل، نشكر جميع المنظمات الإنسانية والعاملين في المجال الإنساني الذين يقدمون المعونة التي تشتد الحاجة إليها في